مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العشرون - العدد الثاني - (2018) 7 - 41
المعهد العربي للتخطيط

أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015

عقبة عبداللاوي*
سميحة جديدي**
عبد المالك باهي***
وفاء باهي****

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر مشاركة ثمان دول عربية في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995–2015)، من خلال نموذج قياسي يختبر تأثير مجموعة من مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على متغيرات التنمية الاقتصادية معبرا عن بمؤشرات: البطالة، معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ونمو الاستثمار. وقد تم تقدير النماذج القياسية باستخدام منهجية وسط المجموعة المدمج، كما قمنا بإجراء اختبارات جذر الوحدة لبيانات «البانل»، وتحققنا من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع ومحدداته باختبار «كاو» للتكامل المشترك. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة معنوية بين المتغيرات التابعة وأغلب متغيراتها المستقلة.

The Effect of Participation in Global Value Chains on Economic Development in the Arab Country: Case of Some Selected Arab Countries (1995-2015)

Okba Abdellaoui
Samiha Dgedidi
Abdelmalek Bahi
Ouafa Bahi

Abstract

This study aims to measure the impact of the participation of eight Arab countries in global value chains on the economic development for the period (1995–2015) through a standard model that tests the impact of series of indicators of participation in global value chains, on the variable of economic development expressed in terms of unemployment, GDP per capita growth and growth of investment. The standard models were estimated using the pooled mean group methodology, we conducted unit root tests for the data, and we found a common integration between the dependent variable and its determinants by the KAO test for co-integration .The results of the study revealed significant relationships between dependent variables and most of their independent variables.

* البريد الالكتروني: okbabde@gmail.com
** البريد الالكتروني: nouha311@gmail.com
*** البريد الالكتروني: malek29978@gmail.com
**** البريد الالكتروني: wafa.bah@gmail.com

أولاً: مقدمة

على مدى عقود من الزمن، توالت محاولات حكومات الدول العربية من أجل تحقيق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية والاندماج بقوة في المنظومة العالمية الصناعية، الزراعية، الخدمية، ولكن وبرغم كل الجهود بقيت اقتصاداتها في معزل عن تلك المنظومات مقارنة بمثيلاتها من الكثير من الدول النامية.

وقد أدت الثورة التي شهدها قطاع تكنولوجيا الاتصال والمواصلات، والتي تزامنت مع تراجع حادٍ في كم ونوع الحواجز التجارية – التي أعاقت لقرون حركة عوامل الإنتاج – في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة)، إلى انخفاض أعباء النقل الدولي وتزايد سرعته، مما ولّد فكراً جديداً، ورؤية حديثة لما يمكن أن تؤول إليه خطوط إنتاج السلع والخدمات دولياً، سيما منها ما تعلق ببروز ونمو ظاهرة تجارة السلع الوسيطة، والتي شكّلت فرصة تاريخية للكثير من الدول النامية خصوصا من شرق آسيا للاندماج بقوة في الاقتصاد العالمي، في ظل ما أصبح يعرف بـ: سلاسل القيمة العالمية. والتي ترتكز على التجارة القائمة على المهام، والتي تتم عبر عدد من البلدان المختلفة، حيث تكون المدخلات والصادرات المتعددة للسلع والخدمات الوسيطة ضرورية لإنتاج سلعة نهائية يمكن تصديرها أيضا.

والدول العربية، وعلى غرار تلكم الدول النامية، ونظرا للمزايا النسبية التي تميز غالبيتها من حيث توفر، جودة، وانخفاض تكاليف عناصر الإنتاج فيها، وصنوا مع ضعف أداء الاقتصاد، وعجز السياسات التنموية فيها على التأثير الإيجابي في الكثير من المتغيرات الكلية والجزئية، وخاصة منها ما تعلق بالبطالة، وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتوطين صناعات كاملة، قد يمكنها الاستفادة من هذا المنهج التجاري الجديد، والاندماج في إحدى سلاسل القيمة العالمية المتاحة، لتحسين أداء منظومتها الاقتصادية بشكل عام، والتأثير إيجابا على متغيرات اقتصادها فيما يخدم السياسة العامة للدولة على المستويين الكلي والجزئي بشكل خاص وبما ينعكس على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

1. إشكالية الدراسة:

بناءً مما سبق، وبرغم عديد الإشكالات العلمية والتاريخية، وحزم التساؤلات الاقتصادية التي تطرحها فكرة اندماج الدول العربية في المنظومة الاقتصادية العالمية، إلا أننا سوف نركّز من كل ذلك، عن إشكالية دراستنا المتعلقة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية كمنهج لتطوير المنظومة الاقتصادية، وتعزيز السياسات التنموية بها. وعلى ذلك سنحاول الإجابة على السؤال الآتي:

إلى أي مدى تُساهم مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

منهجياً، الإشكالية أعلاه أعقد من أن تترك على شكلها الخام، سيما وأن أثر «سلاسل القيمة العالمية» على الاقتصاد، أثرٌ عميق ومتعدد المستويات، ما يقتضي تجزئتها إلى حزمة من عدة إشكاليات ثانوية وأسئلة فرعية تتيح مجالات أوسع لفهم المغزى الأساس من فكرة مشاركة «الدول العربية» في «سلاسل القيمة العالمية» على اقتصاداتها كمنهج اقتصادي للتنمية فيها، وعلى ذلك:

- ✓ إلى أي مدى تؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على نصيب الفرد من الناتج المحلي؟
- ✓ إلى أي مدى تؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على نمو الاستثمار المحلي في الدول العربية؟

- ✓ إلى أي مدى تُساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في خفض البطالة في الاقتصادات العربية؟

2. حدود الدراسة:

زمنيا تتركز الدراسة خلال الفترة الممتدة من العام 1995 إلى 2015، أما الإطار المكاني فقد شمل الدول العربية، والتي بدورها شملت منطقتين: منطقة شمال إفريقيا، وقد اخترنا أربع دول، وهي: الجزائر، تونس، المغرب ومصر، أما المنطقة الثانية فكانت دول الشرق الأوسط، وقد اخترنا أربع دول من مجلس التعاون الخليجي، وهي: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر والكويت.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

في هذا الجزء من الدراسة سوف نتطرق لمفهوم سلاسل القيمة العالمية، الإقليمية والمحلية وأيضا طرق تحسين التموضع والارتقاء ضمن سلاسل القيمة العالمية.

1. ماهية سلاسل القيمة العالمية:

مؤخرا أصبحت التجارة العالمية، الاستثمار والإنتاج ينتظمون حول سلاسل القيمة العالمية واليوم تمثل التجارة ضمن سلاسل القيمة العالمية 80% من التجارة الدولية (UNECTAD 2013)، وفيما يلي سوف نحاول تقديم تعريف سلاسل القيمة بمستوياتها الثلاث: المحلية، الإقليمية والعالمية

1.1 سلاسل القيمة المحلية:

ويمكن تعريفها بأنها جميع الأنشطة الإنتاجية بدء من التصميم وصولا للمنتج النهائي، والتي تتم داخل الحدود الجمركية لإقليم دولة ما. وهذا النوع من السلاسل رافق استراتيجيات التنمية المعتمدة على إحلال الواردات والتي انتهجتها عدة دول خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ويظهر خصوصا في الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة، مثل المنتجات الزراعية، الملابس والمنسوجات، وصناعة السيارات...الخ.

2.1. سلاسل القيمة الإقليمية:

هي تجزؤ وتوزع مختلف مراحل عمليات الإنتاج على نطاق إقليمي. وقد دفع تزايد الاتفاقيات الإقليمية في السنوات الأخيرة نشوء هذا النوع من السلاسل، وهناك اتجاهان يمكن تمييزهما في إقليمية سلاسل القيمة أولهما السلاسل التي تركّز على الإنتاج الإقليمي الذي يستهدف الأسواق الإقليمية، وثانيهما العمليات الإنتاجية المترابطة إقليميا والتي تغذي الأسواق العالمية. فقطاع صناعة السيارات يعد مثالا يجسد التوجه الأول نظرا لتوافر الأجزاء والمكونات إقليميا، في حين أن سلاسل القيمة في الصناعات الالكترونية الآسيوية تعد مثالا على التوجه الثاني حيث يتم توزع عمليات تصنيع وتجميع المكونات والمنتجات النهائية على نطاق إقليمي على الرغم من أن السلع النهائية قد تكون موجهة للأسواق في أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية (Bamber et al. 2014, pp 35-36).

3.1. سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains:

وتعني جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركات لوضع المنتج في السوق، بدء من التصميم وصولا لأسواق المستهلك النهائي، مرورا بالإنتاج، التسويق، الخدمات اللوجستية والتوزيع. وهي تتم إما من طرف شركة واحدة أو يتم تجزئتها وتوزيعها على عدة أطراف (OECD، Economies Interconnectées، 2013)

وعلى ذلك فسلاسل القيمة العالمية مفهوم حديث وصيغة جديدة للتجارة الدولية تقوم بموجبها عدة بلدان بالاشتراك في انتاج السلع والخدمات حيث تكتسي «المزايا النسبية والمطلقة» و«وفرة وندرة عناصر الإنتاج» دورا هاما في التوزّع الجغرافي لأنشطة الإنتاج في إطار «سلاسل القيمة» ويُمثل كل اقتصاد أو صناعة «حلقة» في سلسلة انتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة. وتعود القيمة المضافة على طول هذه السلسلة إلى عوامل الإنتاج والمتمثلة في: «العمل»، «رأس المال»، «الأرض» و«التنظيم» بما في ذلك «التكنولوجيا» و«رأس المال الفكري».

2. طرق تحسين التموضع في سلاسل القيمة:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، ويُشير «منحنى ابتسامة»(*) (Smily Curve)، إلى أن هذه العلاقة تأخذ شكل U، حيث أن أنشطة المنبع (Upstream) (البحث والتطوير، التصميم...)، إلى جانب أنشطة المصب (Downstream) (العلامة التجارية، التسويق...) تشكل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية، في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة أي تصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة (Park et al. 2013, p. 32).

الشكل رقم (1): منحنى ابتسامة

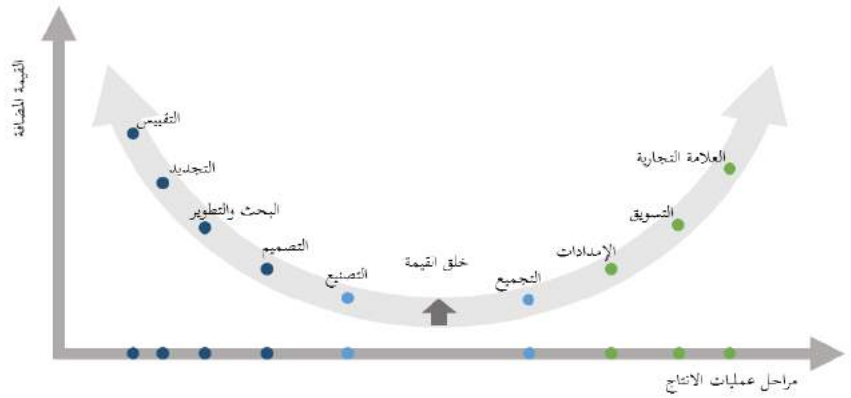

Source: World Economic Forum. 2012. " the shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy". Global Agenda Council on the Global Trade System. p 21.

(*) أقترح منحنى الابتسامة لأول مرة عام 1992 من طرف Stan Shih مؤسس شركة Acer، وهي شركة تكنولوجيا ومقرها تايبيه (الصين)، حيث لاحظ أن كلا طرفي السلسلة يحققان قيمة مضافة أعلى للمنتج من الجزء الأوسط ثم تم استخدامه بعد ذلك على نطاق واسع في أبحاث سلاسل القيمة العالمية.

يوضح منحنى ابتسامة كيفية تحقيق القيمة المضافة، ويستخدم في الفصل بين الأنشطة عالية القيمة المضافة والأنشطة منخفضة القيمة المضافة، وتقوم معظم الشركات الدولية باختيار مواقع التصميم والتسويق في اقتصاديات متقدمة والتجميع في الاقتصاديات الناشئة، إلا أنه هناك اتجاه نحو تغيير توزيع المهام دوليا، حيث بدأت الشركات في الاقتصادات الناشئة تلحق بالركب فيما يتعلق بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والتي شهدت انتشار مكاتب الاستشارات في مجال الأعمال وانتعاش التجارة الالكترونية خاصة في دول جنوب شرق آسيا، الصين، الهند، البرازيل، ودول من الشرق الأوسط ومن بينها المملكة العربية السعودية، وبدأت الشركات تنقل أنشطتها ذات القيمة المضافة العالية باتجاهها(لونغاني وميشرا، 2014، ص54).

وتجدر الإشارة إلى أن تموقع بلد ما في سلسلة القيمة يعتمد على درجة تقدمه وعلى خصائص الاقتصاد إلى جانب السياسات التنموية والاقتصادية المنتهجة. فدول «المنبع» تنتج المواد الخام أو المعرفة (البحث والتطوير، والتصميم) والتي يتم تنفيذها في المراحل الأولى لعملية الإنتاج، أما دول «المصب» فتتخصص في تسويق المنتجات وتقديم الخدمات للزبائن (OECD، 2013) وكلاهما يستأثر بمعظم القيمة المضافة، في حين تتخصص بعض البلدان في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، كتصنيع الأجزاء والمكونات، وأنشطة التجميع والتركيب.

إن عملية تحسين تموضع البلد في سلسلة القيمة هو أفضل استراتيجية للحفاظ على مشاركة طويلة الأمد في السلسلة، وهو عملية مرغوبة في حد ذاتها، لأن الهدف هو الحصول على المزيد من القيمة المضافة، وتعظيم فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وسنحاول من خلال هذا الجزء التعرض لأهم هذه الطرق.

1.2 الارتقاء Upgrading:

يرتبط الارتقاء بالمهارات والتكنولوجيا والقدرة على التعلم، ويقصد به الانتقال إلى أنشطة ذات محتوى مهارات أعلى، أو هو قدرة الشركة على الابتكار لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والعمليات، وهو بذلك يشمل رفع مستوى المهارات، التكنولوجيا، المعرفة، المنتجات، العمليات والوظائف (Park et al. 2013, p.80).

ويشير منحنى ابتسامة إلى تموضع الدول والمشروعات ضمن مستويات مختلفة من السلسلة، فمثلا إن دولة متخصصة في مراحل التصنيع يجب أن تنتقل إلى خدمات ما قبل وبعد التصنيع للحصول على المزيد من القيمة المضافة في دورة الإنتاج، وهو يوضح أيضا الفجوة المتزايدة بين مرحلة الإنتاج ومرحلتي ما قبل وبعد الإنتاج من حيث القيمة المضافة(Cattaneo et al. 2013، p.29)

ولقد قسّمت دراسة (Humphrey and Schmitz، 2002) منافذ الارتقاء في سلاسل القيمة إلى أربع فئات رئيسة (Bhattacharya and Moazzem. 2013, p.03) وهي:

- ✓ رفع مستوى العملية: ويتم بتحويل المدخلات إلى مخرجات بكفاءة أفضل من خلال تحقيق كفاءة عملية الإنتاج ويتم ذلك عبر إعادة هندسة العمليات وإدخال التكنولوجيا المتفوقة.
- ✓ الارتقاء بالمنتج: الانتقال إلى خطوط إنتاج أكثر تطورا من حيث زيادة القيمة المضافة للوحدة.
- ✓ الارتقاء بالوظيفة: وهو الحصول على وظائف جديدة ومتفوقة في السلسلة، مثل التصميم أو التسويق.

- ✓ تطـــوير القطاعات: تطبيق الكفاءات المكتسبة في وظيفة معينة للانتقال إلى قطاع جديـد مثل قيـام شركة لصناعة أجهزة المذياع بالتوسـع في صناعات التلفاز ومن ثم الانتقال إلى صناعة الكمبيوتر، فالكمبيوتر المحمول.

2.2 تجميع المهام:

مسارات التطور غالبا ما تتكون في أداء المهام الجديدة التي تكمل وتبني المهام القائمة وتستفيد منها، لذلك أنشطة التجميع ضرورية في سياق الاندماج في سلاسل القيمة حيث تقلل الشركات الرائدة عدد الأنشطة الوسيطة وتتوقع الحصول على مجموعة شاملة من خدمات ذات المحتوى العالي.

وغالبا ما يكون التطور أو الارتقاء في سلسلة القيمة لـ" خلق المعرفة وراء المنتج" في حد ذاته، فالملاحظ أن هناك إمكانات غير مستغلة لكثير من البلدان النامية كالتنويع في أنشطة الخدمات وتعزيز صادرات الخدمات وهذا يشير إلى أن بلد ما قد لا يكون قادرا على الارتقاء في سلاسل القيمة بسبب الحواجز السائدة في مراحل أخرى من الإنتاج على سبيل المثال الخروج من أنشطة الإنتاج لتشمل أنشطة البحث والتطوير الهندسي أو خدمات التسويق، وهو ما يتطلب مرونة في تجارة هذه الخدمات، وحماية لحقوق الملكية الفكرية لحماية البيانات والتكنولوجيات التي نقلت كجزء من عملية النقل إلى الخارج (Cattaneo et al. 2013, p.31) .

3.2 تنمية القوى العاملة والابتكار:

تنمية القوى العاملة والابتكار هي عناصر أساسية لتعزيز القدرة التنافسية والمشاركة في سلاسل القيمة وأيضا الارتقاء في سلسلة القيمة، فضغوط المنافسة الدولية تحتم على البلدان رفع مستوى المهارات وتطوير الكفاءات في القطاعات السوقية، كما أن الارتقاء في سلسلة القيمة يتطلب مهارات ومعارف متجددة، حيث وجد أنه هناك علاقة ارتباط إيجابية وواضحة ما بين تطوير رأس المال البشري وصادرات الخدمات. كما أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تساهم في تنمية القوى العاملة عن طريق المؤسسات الرائدة التي تقوم بتدريب العاملين لديها حتى تتوافق مهاراتهم مع معاييرها، علاوة على ذلك فهناك حجة قوية للاستثمار في تطوير القوى العاملة لتلبية احتياجات التجارة الدولية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية (Cattaneo et al. 2013, p.32).

وقد خلصت دراسة (Gereffi, Fernandez-Stark and Psilos, 2011) حول تطوير وتنمية القوى العاملة في إطار سلاسل القيمة العالمية في 20 بلدا ناميا لأربعة قطاعات: الفواكه والخضروات، الملابس، السياحة والخدمات إلى ما يلي:

- ✓ المهـــارات الملائمة ضرورة لترقية الصناعة، إضافة على أنه هناك حاجة لمجموعة جديدة ومتطورة من مهارات القوى العاملة للمشاركة في سلاسل القيمة؛
- ✓ التركيز على تنمية القوى العاملة يجب أن يأخذ بالاعتبار كلا من الاحتياجات المحلية وتلك المتعلقة بالاقتصاد العالمي؛

- ✓ نظم التعليم الحالية لا توفر المهارات المطلوبة، مما يتطلب التنسيق ما بين الجامعات ومؤسسات التـــدريب التقني من جهة والقطاعات المعنية من جهة أخرى. وفي هذا الصدد يمكن للجهات الفاعلـــة الجديدة (الرابطات الصناعية، المنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية الخاصة) أن توفر العديد من المهارات التي تتطلبها سلاسل القيمة.

3. العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتنمية:

من منظور التنمية تتمتع سلاسل القيمة العالمية بعدد من الجوانب الإيجابية، فمن خلال الربط بسلاسل القيمة العالمية لا تحتاج الشركات وخاصة في الاقتصادات النامية الى بناء مجمل الطاقة الإنتاجية للسلعة، وبدلا من ذلك يمكنها استخدام ميزتها النسبية للتركيز على عملية أو مهمة انتاج محددة مما يمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة أكبر مما لو اتجهت لبناء قاعدة صناعية كاملة (Kowalski et al، 2015)، ثانيا، كون بلد ما جزء من سلسلة القيمة العالمية يسمح بخلق المزيد من فرص العمل، كما ارتبطت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بارتفاع في نصيب الفرد من الناتج (CNUCED، 2013، p.25) علاوة على ذلك توفر سلاسل القيمة العالمية فرصا لنقل التكنولوجيا والمهارات من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية (Pietrobelli et Robellotti، 2012). كما تستفيد الشركات المحلية في البلدان المتخصصة في عملية التجميع من التعرض للتكنولوجيا الجديدة التي تستخدمها الشركات الأجنبية (التمويل والتنمية، مارس 2014)

مع ذلك فان مكاسب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست تلقائية، كما يمكن أن تتفاوت فوائد المشاركة بشكل كبير تبعا لما إذا كان البلد يعمل في أعلى مستوى من السلسلة (أنشطة ذات قيمة مضافة عالية)، أو في أدنى مستوى السلسلة (أنشطة ذات قيمة مضافة متدنية).

من أجل تحديد العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تحليل تموضع الدول والمشروعات ضمن مستويات منحنى ابتسامة وربط العلاقة مع التنمية الاقتصادية، وعلى ذلك فإنا نفترض أن مستويات التنمية المتحققة من خلال المساهمة في سلاسل القيمة العالمية ستتوافق مع ما هو مُبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2) : العلاقة بين مستويات التنمية وسلاسل القيمة المضافة

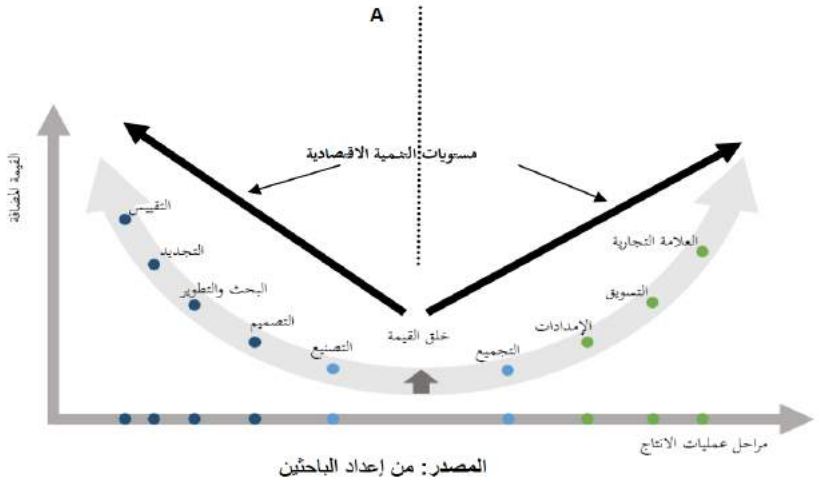

المصدر: من إعداد الباحثين

يرتكز تحليلنا للعلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومستويات التنمية الاقتصادية على افتراضنا بأن مستويات التنمية تتموضع في شكل حرف (V)، بمعنى أن أثر المشاركة في سلاسل القيمة يكون أعمق على مؤشرات التنمية الاقتصادية كلما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز في أعلى السلسة، أو بتعبير آخر حين تكون هذه الدول تُمثل حلقات في أطراف السلسلة (وهو المستويات اليمنى واليسرى في منحنى ابتسامة)، وتتجه مستويات التنمية إلى الانخفاض كلما ارتكز التموضع عند الحلقات السفلى من السلسة.

في حين تُمثل النقطة (A) المشار إليها في الشكل أعلاه مجموع القيمة المضافة الناتج عن كل الحلقات، وهي الحالة التي لا يمكن تحليل أثرها على التنمية الاقتصادية في دولة واحدة نتيجة لطبيعة الموضوع (شبكات الإنتاج العالمية) المرتكز على عولمة الإنتاج وتشتت مراحله جغرافيا. وهي القيمة التي قد تتحقق في حالة التكتلات الاقتصادية، أي في حالة سلاسل القيمة المكونة ضمن منطقة تكاملية معينة بشرط أن تكون كل الأنشطة على النطاق الجغرافي لهذا التكتل.

ومن الشكل فإن أنشطة المنبع كالبحث والتطوير، إلى جانب أنشطة المصب مثل العلامة التجارية والتسويق تشكّل جزءًا كبيرا من القيمة المضافة في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة كتصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات تُسهم بجزء أقل من القيمة المضافة.

هذا يُشير إلى أن القيمة المضافة تكون أقل في مهام سلسلة القيمة التي يتم عادة نقلها للخارج، والتفسير الاقتصادي لهذا يتعلق بمحاسبة التكاليف، فعندما يتم تخفيض تكاليف مرحلة ما بنقلها للخارج فإن مساهمتها في القيمة المضافة تقل حيث تعتمد القيمة المضافة لمرحلة إنتاج ما على التكلفة، ويرتفع تأثير محاسبة التكاليف بعاملين هما نقل التكنولوجيا والقوة السوقية النسبية، فعندما تقوم شركة بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مواقع إنتاج في الخارج فإنه من المرجّح أن تقلل عملية النقل التكلفة لأقل من ذلك، ونتيجة لذلك ترتفع القيمة المضافة النسبية للأنشطة التي لم يتم نقلها. كما أن الأنشطة غير المنقولة للخارج تشمل عادة المهام التي تمثل الكفاءات الأساسية للشركات الرائدة التي تملك قوة سوقية نظرا لتمايز المنتجات وارتفاع العوائد.

لذا فالدول التي اعتمدت على أنشطة الإنتاج كثيفة العمالة غير الماهرة كالهند والصين كان أثر مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية على التنمية أقل من الدول التي استهدفت الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة كالبحث وتطوير التكنولوجيا وهي حالة دول ككوريا وسنغافورة وهي التي شهدت معدلات تنمية مرتفعة. ورغم ذلك لا يمكن اهمال أهمية هذه الأنشطة خصوصا في بداية مراحل التنمية الاقتصادية نظرا لكونها تسمح بتوفير العمل والدخل للدول الأقل نموا، إلا أنه ينبغي وضع خطة تنموية على المدى البعيد للارتقاء في سلاسل القيمة والتحول نحو الأنشطة الأكثر خلقا للقيمة. " فخلق فرص العمل لا يعني خلق القيمة، فخلق القيمة أكثر أهمية من خلق فرص العمل، ولو كان العكس لحققت العديد من الدول الإفريقية تنمية اقتصادية من وراء مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية»(Kherrazi, 2015)

كما أن الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية باتجاه أنشطة المنبع أو باتجاه أنشطة المصب يترافق عادة مع زيادة في مستويات التنمية الاقتصادية نظرا للقيمة المضافة العالية لهذه الأنشطة. ففي آسيا مثلا العديد من الشركات اليابانية قامت في السبعينات بنقل أنشطة التصنيع ذات العمالة غير الماهرة باتجاه كوريا والصين وسنغافورة، وبالتالي دخلت هذه الدول لسلاسل القيمة العالمية من خلال تخصصها في تصنيع المكونات وتجميع المنتجات، ثم بدأت بصناعة المدخلات الوسيطة المتطورة التي كانت سابقا تستوردها، وقد سعت هذه الدول الصناعية حديثا لتصميم وتسويق المنتجات وبالتالي الحصول على قيمة مضافة أعلى، حيث لعب توافر التكنولوجيا والانفاق على البحث والتطوير دورا حاسما في ارتقاء سلسلة القيمة وهو ما انعكس على مستويات التنمية المرتفعة التي حققتها هذه الدول.

ويجدر التأشير أن هناك إمكانات بأن تجمع دولة واحدة بين مرحلتين أو أكثر من مراحل الانتاج، كأن تجمع بين (التقييس، والعلامة التجارية) أو تجمع بين (التجديد، البحث والتطوير) أو بين (التصنيع، والتجميع) . . . وبذلك فإن القيمة المضافة المتحققة على مستوى الدولة أو المشروعات تمثّل مجموع ما ينتج عن المرحلتين أو المراحل. وعلى ذلك يكون الأثر على التنمية الاقتصادية موافق لطبيعة المراحل وخصائصها ومميزاتها، ويُمثل بذلك مجموع أثر المرحلتين مجتمعة أو بنسب متوافقة مع مستويات المشاركة.

ثالثاً: الأدبيات التطبيقية

عُنيت مجموعة من الدراسات والأعمال البحثية بموضوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وأثرها على حزمة من المتغيرات الاقتصادية سواء من ناحية التحليل الجزئي أو التحليل الاقتصادي الكلي، وقد تعددت واختلفت طريقة المعالجة وأدواتها. ومن ذلك دراسة D. Del Prete, G. Giovannetti, E. Marvasi (2015) المعنونة بمشاركة دول شمال إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية من منظور كلي وجزئي، والتي هدفت إلى مناقشة مدى تمكن دول شمال إفريقيا من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتسليط الضوء على الفوائد المحتملة من زيادة التكامل وذلك من منظور كلي وجزئي، وهذه أول محاولة للتركيز مباشرة على دول شمال إفريقيا وذلك على المستوى الكلي فيعتبر الباحثين أول من استخدم قاعدة بيانات جديدة من UNCTAD-EORA لمحاولة التغلب على مسألة نقص البيانات من جداول المدخلات والمخرجات، أما على المستوى الجزئي فالأدبيات حول سلاسل القيمة ضئيلة وتستند أساسا على دراسات الحالة، وقد حاول الباحثان ملئ هذه الفجوة من خلال توفير التحليل الاقتصادي القياسي على مستوى الشركة للآثار المترتبة على إنتاجية مشاركة سلاسل القيمة العالمية، وقد اتبع الباحثان إجراء التحليل التجريبي في الجزء الكلي خلال الفترة ما بين (1995-2007)، في حين أن التحليل على مستوى الشركات يطبق

على قطاع من شركات شمال إفريقيا للعام 2007. وخلصت الدراسة إلى أن صادرات شمال إفريقيا منخفضة كميا إلى حد كبير وتعتمد بشكل متزايد على التجارة ذات الصلة بالمركبات العالمية للغازات التي تشارك بشكل كبير في شبكات الإنتاج، وبالنظر إلى تحديد المواقع على طول سلسلة القيمة فإن دول شمال إفريقيا تتموضع ضمن الحلقات التي تنطوي على الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، وقد أكدت الدراسة أن ماديات الاستفادة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ترتكز على إمكانات تعزيز الدول للقدرات المحتملة فيما تعلق بالتخصص والارتقاء، وهذا ما يؤدي إلى تدعيم التصدير مع ما قد يترتب على ذلك من نتائج إيجابية على العمالة والنمو كمحصلة نهائية.

في حين ركّزت دراسة Hiroyuki Taguchi (2014) على الآثار الديناميكية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الاقتصادات النامية الآسيوية، من خلال تحليل التجارة ذات القيمة المضافة معتمدا في ذلك على بيانات الأونكتاد (UNCTAD 2013) مستخدما منحنى من الدرجة الثانية في العلاقة بين القيمة المحلية المضافة إلى حصة الصادرات ومرحلة التطوير (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وقد خلصت الدراسة إلى أن مسارات تنمية مساهمة القيمة المضافة المحلية في صادرات الاقتصادات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اتبعت «منحنى ابتسامة»، كما أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية سمح للقيمة المحلية المضافة للصادرات بالمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الآثار الديناميكية أظهرت أن المرحلة الأولى من المشاركة في سلاسل القيمة خفضت مساهمة القيمة المضافة المحلية للصادرات ولكن سرعان ما تم استرجاعها في مرحلة لاحقة من المشاركة مع الارتقاء بالقدرات الإنتاجية المحلية، لكن هذا الارتقاء أخذ وقتا أطول في القطاعات ذات القيمة العالية مثل الآلات والمعدات الكهربائية والنقل.

واستهدفت دراسة Mărginean Silvia (2015) الموسومة بطريقة التوظيف في رومانيا بعد الأزمة من منظور سلاسل القيمة العالمية، بحث تأثير أزمة (2009–2008) على العمالة، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي اعتمادا على بيانات المعهد الوطني للإحصاء ودراسات سابقة بالإضافة إلى استخلاص استنتاجات باستخدام قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (WIOD) وقد تناول التحليل قسمين، القسم الأول تم من خلاله تحديد أهم القطاعات الرومانية المشاركة في سلاسل القيمة، أما القسم الثاني فحاول الباحث تحليل مدى مقاومة القطاعات المشاركة في سلاسل القيمة للأزمة العالمية (2008–2009). وقد خلصت الدراسة إلى أن اقتصاد رومانيا مندمج ضمن نوعان من سلاسل القيمة: سلسلة إقليمية وسلاسل عالمية من خلال الميزة التنافسية الرئيسية الكامنة ضمن القطاعات كثيفة العمالة، وقد أكدت الدراسة أن ديناميكية التوظيف في القطاعات التي تُشكّل جزء من سلاسل القيمة العالمية ذات نمط مختلف عن التوظيف في الشبكات الوطنية، كما أن التوظيف في القطاعات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية حساس جدا للأزمات العالمية.

وفي سياق تحليل أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على العمالة ركّزت دراسة Xiao Jiang(2013) على ربط فكرة التجارة والعمالة بالأدبيات الحديثة حول التخصص الرأسي، مبينا أنه مع انتشار التجارة في الشبكات العالمية، أصبحت العلاقة بين التجارة والعمالة أكثر تعقيدا ولم يعد محتوى العمالة المرتبط بالتجارة الخارجية للبلاد يتكون من نوعين فقط: العمالة المحلية المتضمنة في الصادرات والعمالة الأجنبية المتضمنة في الواردات. فبإضافة التجارة في شبكة الإنتاج الدولية، تدخل ثلاث فئات أخرى من العمالة وهي: العمالة الأجنبية المحتواة في الصادرات، العمالة المحلية المحتواة في الواردات، والعمالة في بلدان ثالثة المحتواة في واردات البلد. وقد قام الباحث بتحليل آثار العمالة تحديدا المكونات الثلاثة الأخيرة والتي تدل على مشاركة البلد في شبكات الإنتاج الدولية، وملاحظة نمط هذه المكونات وتطورها وتقيمها ومقارنتها عبر البلدان على المستوى الإجمالي، وذلك

باستخدام قاعدة البيانات العالمية للمدخلات والمخرجات وذلك بحساب جميع الفئات الخمس من العمالة الناشئة عن التجارة خلال الفترة 1995–2009 لفريق من البلدان يغطي 85 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد خلصت الدراسة أنه في عام 2009، تم توليد نحو 88 مليون فرصة عمل في جميع أنحاء العالم من خلال مشاركة الدول محل الدراسة في شبكات الإنتاج العالمية، التي تمثل نحو 14 % من مجموع عدد الوظائف التي تولدها التجارة الدولية. والبلدان التي تطلب معظم العمالة نتيجة لتجارة شبكات الإنتاج هي الاقتصادات المتقدمة الكبرى باستثناء الصين. كما أكّدت الدراسة ارتكازا على مصفوفة التوظيف أنّ السياسات التجارية التقليدية تُركّز فقط على العناصر القطرية المتمثلة في الصادرات النهائية والواردات. ولكن في عالم التخصص العمودي، ينبغي للسياسات التجارية أن تنظر أيضا في العناصر غير القطرية في المصفوفة، أي محتوى الواردات من الصادرات، ومحتوى الصادرات من الواردات، ووساطة طرف ثالث في التجارة. وعلى ذلك ينبغي للسياسة الرامية إلى الحد من البطالة المحلية عن طريق التجارة الخارجية أن تأخذ في الاعتبار أيضا تأثير العمالة في مشاركة البلد في شبكات الإنتاج العالمية.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا تقديم إضافة علمية في مجال أبحاث سلاسل القيمة العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، نظرا لقلة الدراسات التي عنيت بالموضوع وإسقاطاته على الدول العربية على وجه الخصوص، كما أن أغلب الدراسات التي تم الاطلاع عليها في هذا المجال لم تركّز على القياس الاقتصادي لآثار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وقد اقتصرت بعض الدراسات على دولة معينة كدراسة (Mărginean, 2015) التي بحثت تأثير الأزمة العالمية على العمالة في رومانيا من منظور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، أو منطقة محددة كدراسة (Hiroyuki,2014) التي ركّزت على الاقتصادات النامية الآسيوية. أما بالنسبة لمتغيرات فالدراسات التي عنيت بالموضوع أغلبها استخدمت مؤشر نمو القيمة المضافة المحلية في الصادرات كمتغير مستقل يُعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة، بينما سنعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات المُعبّرة عن المشاركة في سلاسل القيمة بشكل أساس، وذلك ارتكازا على نمو القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات ونمو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات، نمو صادرات السلع والخدمات. إضافة إلى مُؤشرات مُساهمة في تعزيز المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية مُعبراً عنها بـ: مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر درجة حرية التجارة، مؤشر تركّز الصادرات، إضافة إلى سعر الصرف الحقيقي الفعال.

أما الدول محل الدراسة فقد اخترنا ثمان دول عربية، أربعة من دول شمال إفريقيا وأربعة من دول مجلس التعاون الخليجي، كما استخدمنا القياس الاقتصادي وتقوم الدراسة بتوظيف المقاربة القياسية الموسومة بـ: طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النماذج.

رابعاً: متغيرات الدراسة والطريقة والأدوات

1. متغيرات الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة حصر أهم المؤشرات التي تُعبّر عن السلوك الاقتصادي للظاهرة محل الدراسة، سواء ما تعلق بالمتغيرات التابعة أو المتغيرات المستقلة، ارتكازا على ما تنص عليه النظرية الاقتصادية واعتمادا على الدراسات السابقة التي عُنيت بالموضوع، وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

يجدر التأشير أن مؤشرات التنمية الاقتصادية تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية وأخرى اجتماعية وهيكلية ومؤشرات التبعية والمؤشرات المركبة، وقد اخترنا بعض المؤشرات الاقتصادية ممثلة في: البطالة، معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، ونمو الاستثمار.

أما المؤشرات المُعبّرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فإن اختيار كل من القيمة المضافة المحلية DVAgr والقيمة المضافة الأجنبية FVAgr كمؤشرات دالة يرجع أساسا لجانب من الاعتبار أن سلاسل القيمة تعتمد على المنتجات والخدمات الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في عملية الإنتاج لذا فإن المسألة الأولى في قياس سلاسل القيمة العالمية هي الفصل بين السلع النهائية والسلع الوسيطة –التي تعبر الحدود عدة مرات– في إحصاءات التجارة لتجنب الحساب المزدوج، لذا ظهرت طريقة قياس التجارة بالقيمة المضافة بوصفه المقياس الرئيسي لأنشطة تقاسم الإنتاج عبر الحدود، وتمثل القيمة المضافة المحلية والقيمة المضافة الأجنبية مؤشرين حول مدى اندماج البلد في سلاسل القيمة العالمية (WTO, 2017).

ووفقا لوجهة نظر المنظمات الدولية التي عنيت بموضوعات سلاسل القيمة العالمية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعتبر من العوامل الأساسية التي تُساهم في ربط الدول والمؤسسات بسلاسل القيمة، فهو يهدف في المقام الأول إلى تجزئة عمليات الإنتاج للاستفادة من المزايا النسبية والبحث عن الكفاءة في أفضل المواقع، أو ضمان الوصول مباشرة للأسواق الدولية، وهو يساهم في التنويع الهيكلي والجغرافي للشركات متعددة الجنسيات، وتطوير شبكات الإنتاج الدولية، فالاقتصادات التي شهدت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر هي نفسها التي سجلت توسعا في صادرات السلع واندماجا في سلاسل القيمة العالمية (UNCTAD، 2013). كما أن حرية التجارة وسياسات التجارة والاستثمار كرسوم الاستيراد على الواردات الوسيطة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات التجارية الإقليمية وغيرها تُعدّ من محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وفقا لدراسة (Kowalski et.al، 2015).

أما فيما تعلق بمتغيرات الإنفاق الحكومي أو الاستثمار أو سعر الصرف الحقيقي ومؤشر تركّز الصادرات فهي من المتغيرات التي تُؤثر على سلوك المتغيرات المستقلة المدرجة في الدراسة وفقا لما تنص عليه النظرية الاقتصادية.

جدول رقم (1): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المؤشر	التعريف
معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: GDPpcgr	معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: مبني على أساس النمو السنوي. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. المصدر: http://databank.albankaldawli.org
نمو الاستثمار المحلي: INVgr	نمو الاستثمار المحلي: ويقاس بالنمو السنوي للقيمة الإجمالية لاستحواذات المنتجين، وأقل استبعادات الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية مضافا إليها بعض الإضافات إلى قيمة الأصول غير المنتجة (مثل أصول التربة التحتية أو التحسينات الرئيسية في الكمية والنوعية أو إنتاجية الأرض) التي يحققها النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية. المصدر: http://unctadstat.unctad.org
مؤشر البطالة: UEMP	مؤشر البطالة: تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعا للبلد. المصدر: http://databank.albankaldawli.org

يتبع . . .

المؤشر	التعريف
نمو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات: DVAgr	نمو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات: هي النمو السنوي لتقدير القيمة المضافة من قبل الاقتصاد، في إنتاج السلع والخدمات للتصدير، والتي تعرف ببساطة بأنها الفرق بين إجمالي الناتج بالأسعار الأساسية والاستهلاك الوسيط بأسعار المشتري. المصدر: http://www.worldmrio.com
نمو القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات: FVAgr	نمو القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات: وهو النمو السنوي للقيمة المضافة الأجنبية من إجمالي الصادرات وهي القيمة التي غالبا ما يشار إليها باسم "محتوى الواردات من الصادرات" ويعتبر هذا المؤشر مقياسا موثوقا "للروابط الخلفية" في تحليلات سلاسل القيمة العالمية. المصدر: http://www.worldmrio.com
مؤشر درجة حرية التجارة: FTD	درجة حرية التجارة: وهو مؤشر محصور بين الـ 0 والـ 100حيث أن الدرجة القريبة من 100 تعني أن التداول أمر سهل، ودون الكثير من القيود التشريعية أو التنظيمية. في حين الدرجة القريبة من 0 تعني أن الحرية التجارية منخفضة أو غير موجودة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1973 من قبل صحيفة وول ستريت جورنال بالتعاون مع مؤسسة التراث؛ التي تتمثل مهمتها في وضع وتعزيز سياسات المحافظة على أساس مبادئ الاقتصاد الحر. المصدر: http://perspective.usherbrooke.ca
مؤشر الانفتاح التجاري: TO	مؤشر الانفتاح التجاري: ويقاس بمجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. يتم احتساب مؤشرات إجمالي التجارة في السلع والخدمات. المصدر: http://unctadstat.unctad.org
مؤشر تركّز الصادرات: EXPC	مؤشر تركز الصادرات: والذي يدعى أيضا مؤشر Herfindahl–Hirschmann Index (HHI)، وهو مقياس لدرجة تركيز المنتج، ويتم استخدامه من أجل الحصول على قيم بين:٠ و1. وتشير قيمة المؤشر الأقرب إلى الرقم ١ إلى أن صادرات البلد أو وارداته تتركز بدرجة كبيرة على عدد قليل من المنتجات. على العكس من ذلك، فإن القيم الأقرب إلى ٠ تعكس الصادرات أو الواردات هي أكثر توافقا بشكل موحد بين سلسلة من المنتجات. المصدر: http://unctadstat.unctad.org
الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقاس بالنمو السنوي لاستثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من جانب كيان مقيم في اقتصاد واحد. وتشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخارجة رأس المال (سواء مباشرة أو من خلال مشاريع أخرى ذات صلة) من جانب مستثمر أجنبي مباشر إلى مؤسسة استثمار أجنبي مباشر، أو رأس مال يتلقاه مستثمر أجنبي مباشر من مؤسسة استثمار أجنبي مباشر. وتعرض البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافي (اعتمادات المعاملات الرأسمالية ناقصا الديون المستحقة بين المستثمرين المباشرين والشركات التابعة لها الأجنبية). المصدر: http://unctadstat.unctad.org
سعر الصرف الحقيقي الفعال: REER	سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعتبر هذا المؤشر مؤشرا لفهم القدرة التنافسية الدولية للبلد من حيث أسعار الصرف الأجنبي التي لا يمكن فهمها بفحص أسعار الصرف الفردي فقط بين عملة البلد وعملات أخرى. ويعني مصطلح "فعال" أن التغيرات في أسعار الصرف لا تقاس مقابل عملة معينة، بل تستخدم بدلا من ذلك فهرس متوسط لسلة كاملة من العملات، كل منها مرجح وفقا لأهمية البلدان المصدرة كشريك تجاري. وتعطي التحركات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية مؤشرا على تطور القدرة التنافسية الإجمالية للأسعار الخارجية للبلد. المصدر: http://unctadstat.unctad.org
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة: GGE	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة: ويتألف من النفقات، بما في ذلك النفقات المتكبدة، التي تتكبدها الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية وخدمات الاستهلاك الجماعي. المصدر: http://unctadstat.unctad.org

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي والأونكتاد وجامعة شيربروك.

2. اقتصاديات الدول محل الدراسة:

يطرح النموذج الاقتصادي الحالي بالجزائر تحديات صعبة أمام البلد فيما يخص تدني أسعار الطاقة واستنزاف الموارد. وإدراكا لهذا الوضع، اعتمدت الحكومة الجزائرية استراتيجية صناعية منذ 2007 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2016) وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وذلك بمواءمة تشريعات النفط والغاز لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في التنقيب عن الاحتياطيات غير التقليدية وتحسين تموقع سوناطراك في أنشطة المصب الخاصة بالنفط والغاز بتطوير صناعة مشتقات المواد الكيميائية والمحروقات، كما تستهدف هذه الاستراتيجية تطوير المشاريع مشتركة لتعزيز الصادرات مثل صناعة الصلب، مع أرسيلور ميطال أو قطر للصلب، أو في الإسمنت مع لافارج. الى جانب تطوير البنيات الأساسية الصناعية بإنشاء 42 أرضية أو محطة صناعية مندمجة.

وفيما يخص قطاعات معينة، تفتقر الجزائر إلى قطاع تنافسي عالمي في الوقت الحالي، باستثناء قطاع الطاقة. وهذا يعني أن بناء مثل هذه القطاعات سيستغرق وقتا طويلا نسبيا. ومع ذلك، توجد بعض القطاعات التي تزخر بإمكانات واعدة بهذا الصدد كقطاعات البتروكيماويات والغاز في مصب السلسلة، وقطاع التجهيزات المنزلية، الصناعات الميكانيكية، الصناعة الدوائية ومواد البناء مثل الإسمنت والمنتجات المماثلة.

أما فيما تعلق بتونس فقد أصدرت الحكومة التونسية في سبتمبر 2014، وثيقة تحمل عنوان "تونس: دينامية ومستقبل" التي تلخص الاستراتيجيات الرئيسية الكفيلة بتحفيز الاقتصاد والصادرات التونسية، وتنبني هذه الاستراتيجية على تطوير الأرضيات الصناعية واللوجستية وتحسين البنية الأساسية وخلق بيئة الاستثمار جاذبة للاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستهداف مجموعة القطاعات الاستراتيجية، وهي: النسيج والألبسة، صناعة السيارات ومكونات الطائرات، الصناعات الكهربائية والالكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الغذائية والدوائية والطاقات المتجددة.

أما المغرب فتتركز صادراتها منذ الاستقلال على الفوسفاط. وأسفرت سياسة تعويض الواردات عن بناء قدرات صناعية في الصناعات الخفيفة والمنتجات ذات تكنولوجيا منخفضة؛ وهي قطاعات أعاقت اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية لاسيما صناعات النسيج والألبسة. وبسبب هذه التبعية لقطاع النسيج والألبسة والإلكترونيات البسيطة التي أعاقت تحقيق المزيد من الارتقاء، تم اعتماد استراتيجية جديدة انطلاقا من بداية الألفية الثانية، تستند إلى البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي الذي دخل حيز النفاذ منذ 2005. وكانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى استقطاب استثمارات دولية جديدة إلى المغرب بهدف تطوير منتجات وأسواق جديدة. وتحول هذا البرنامج إلى الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009، وتم تحيينه سنة 2013 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2016).

وتتمثل العناصر الأساسية للاستراتيجية المغربية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تأسيس الأرضيات الصناعية وتجمعات التخصص اللوجستية، وتوفير أنظمة التمويل الملائمة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2016).

وقد كانت مصر من بين أوائل البلدان «المندمجة عالميا» في المنطقة وبذلت الجهود لتحرير التجارة، واستقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية منذ الثمانينيات. وعلى غرار العديد من البلدان النامية، كانت المناطق الاقتصادية الخاصة حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية عبر إنشاء المناطق الصناعية في جميع أنحاء مصر، لاسيما في القسم الشمالي من البلد. وبدأ اهتمام مصر يتركز مؤخرا على

تطوير العلاقات الصناعية مع آسيا، لاسيما الصين والهند. ويتم بناء المنطقة الاقتصادية الخاصة العين السخنة بالتعاون مع الصين وبدأ الإنتاج في هذه المنطقة على يد عدد من الصناعات والمشاريع المشتركة مع الشركات الصينية (الألياف الزجاجية، والمعدات الكهربائية ذات توتر عالي وضعيف، والنسيج، والمعدات النفطية). وتم إنشاء عدد من تجمعات التخصصات في المنطقة الاقتصادية الخاصة العين السخنة، بما في ذلك صناعة السيارات، والصناعة البتروكيماوية، وصناعة الأدوية، والصناعة الغذائية، والنسيج (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2016).

تاريخيا، في العام 1981 تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقّع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة . بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى الوحدة، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد. وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية. ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل، وفي السياسات المالية والنقدية. (سمير أمين وآخرون، 2004)

وفي سياق تعزيز مشاركة دول الشرق الأوسط عامة ودول الخليج العربية بالخصوص في سلاسل القيمة العالمية فقد تم الإعلان خلال " القمة العالمية للصناعة والتصنيع " التي انعقدت في أبو ظبي خلال الفترة من 27 إلى 30 مارس 2017 عن إطلاق منصة "ملتقى سلاسل القيمة العالمية"؛ المنصة الإلكترونية التي تهدف إلى تعزيز التعاون والشراكة في القطاع الصناعي من خلال تعريف الشركات الصناعية على بعضها البعض وتمكينها من اكتشاف فرص التعاون فيما بينها. وتهدف المنصة التي تحظى بدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" و"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" إلى تعريف الشركات الصناعية العالمية على بعضها البعض وتعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية والفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي، حيث توفر المنصة فرصا للتواصل بين الشركات، وتعهيد العقود الصناعية بشكل مباشر عبر موقعها الإلكتروني، أو خلال فعاليات القمة العالمية للصناعة والتصنيع عن طريق اجتماعات مجدولة مسبقا وذلك بهدف تعزيز الفرص الاستثمارية والشراكات التجارية وتشجيع نقل المعرفة والتكنولوجيا. كما توفر لدول المنطقة فرصة التعرف على الشركات الصناعية العالمية التي ترغب في توسعة عملياتها في مناطق جغرافية جديدة وتوفير معلومات قيمة للمستثمرين حول البيئة الاستثمارية في الدول المستهدفة بما في ذلك التشريعات والقوانين المعتمدة ومستوى المخاطر والأوضاع السياسية والبنية التحتية والدعم اللوجيستي.

ورغم أن الوطن العربي يحتل 13.2 في المائة من مساحة العالم ويستحوذ على أكثر من نصف احتياطي النفط العالمي، الى جانب موارد وثروات معدنية الا أنه يعاني من اختلالات عدة والافتقار لوجود هيكل صناعي قوي، اذ لا تتجاوز الأهمية النسبية للاقتصاد العربي بالنسبة للاقتصاد العالمي 3.7 في المائة (أبو شوالة نواف، 2016، ص 16). وبالنظر الى مختلف المناطق المشكلة للوطن العربي يلاحظ التفاوت الكبير في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، اذ أنه وفقا لإحصاءات البنك الدولي لسنة 2015 فإن معدلات البطالة مثلا في عينة دول منطقة شمال افريقيا تجاوزت العشرة في المائة، أما بالنسبة لعينة دول الخليج العربية فقد بلغ أدنى معدل بطالة 0.1 في المائة (قطر) وبلغت أعلى نسبة بطالة 5 في المائة وذلك بالمملكة العربية السعودية. وبالحديث عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يتراوح ما بين 2864 دولار أمريكي بالمغرب و4160 دولار أمريكي بالجزائر، وهو

أعلى بكثير في عينة دول منطقة الخليج العربية أين يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 20000 دولار أمريكي، ويصل الى 66000 دولار أمريكي في دولة قطر.

وعندما يتعلق الأمر بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية فإنه ينبغي النظر في التجارة الثنائية للمنتجات الوسيطة والتي تعد من السمات الرئيسية لنشاط سلسلة القيمة. وفي دراسة لمنظمة OECD ركّزت فيها على خمس مناطق فرعية منها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA أظهرت أن تحقيق التنافسية والاندماج بالاقتصاد العالمي وتنمية سلاسل القيمة العالمية مرتبط بواردات السلع التي تستخدم في الصادرات وما إذا كانت الدول تتاجر داخل أو خارج مناطقها. ففي منطقة جنوب شرق أسيا أنتجت الاقتصاديات أكثر من 30 في المائة من مدخلاتها الوسيطة من داخل المنطقة، أما في منطقة MENA فلا تتجاوز هذه النسبة 10 في المائة. كما أن مستوى التنويع أي عدد المنتجات المصدرة يعد مقياس هام للتنافسية وجودة التكامل في الأسواق الدولية وقد أظهرت منطقة MENA بعض التغييرات في مستوى التنويع، وحققت دولا مثل مصر، قطر وتونس تقدما كبيرا. ومن الجدير بالذكر أن الدول المتأخرة هي تلك التي تتمتع بموارد طبيعية عالية نسبيا كالجزائر، الكويت والسعودية (OECD, 2015، pp 5-6).

خامساً: تقدير النماذج وتحليل النتائج

في هذا الشق من الدراسة سنحاول تقدير النماذج الثلاثة المقترحة والتي تتمثل في: نموذج نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، نموذج نمو الاستثمار المحلي، نموذج البطالة، بدلالة متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. وبعد ذلك سنقوم باستخلاص النتائج وطرح التحليل الاقتصادي لها.

1. الطريقة والأدوات:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات وذلك بمرتجى التحديد الدقيق للعلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية محل الدراسة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما أُعتمد عليه ما يلي:

- ✓ اختبارات الارتباط للمتغيرات (Correlation Test).
- ✓ اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (Panel Unit Root Tests).
- ✓ اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل.
- ✓ طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النماذج.

2. الاختبارات القياسية:

قبل تقدير نموذج بيانات البانل، لا بد من فحص الارتباط ما بين متغيرات النماذج، واختبار جذر الوحدة لبيانات البانل، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومفسراته.

1.2. اختبارات الارتباط لمتغيرات نماذج الدراسة:

يسمى معامل الارتباط بمعامل الارتباط لبيرسون Pearson Correlation Coefficient ويشيع تسميته بمعامل الارتباط. وهو تقدير يتراوح بين –1 و+1 وهو يبين وجود علاقة خطية بين متغيرين واتجاه تلك العلاقة كما يلي:

(+1) تعنى علاقة طردية؛

(–1) تعني علاقة عكسية؛

وكلما اقتربت القيمة من 1 زادت قوة الارتباط وكلما اقتربت من 0 انخفضت قوة الارتباط، أما (0) يعني عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين.

جدول رقم (2): الارتباط بين متغيرات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

	gdppcgr	uemp	invgr	fdi	ftd	to	expc	reer	gge	Dvagr	fvagr
gdppcgr	1.0000										
uemp		1.0000									
invgr	0.5283	-0.1903	1.0000								
fdi	0.0434	-0.2706	0.1666	1.0000							
ftd	-0.0765	-0.6468	0.0968	0.3842	1.0000						
to	0.0067	-0.4459	0.1444	0.3866	0.4645	1.0000					
expc	0.0728	-0.4651	0.2209	0.2445	0.5020	0.1292	1.0000				
reer	-0.0252	0.0125	-0.0019	-0.0060	0.1620	-0.1914	0.0584	1.0000			
gge	-0.0776	-0.1870	-0.0146	0.5524	0.2962	0.0465	0.4005	0.1524	1.0000		
dvagr	0.6877	-0.0421	0.3425	0.0551	0.0055	0.0520	0.0749	-0.0282	0.2042	1.0000	
fvagr	0.4772		0.3463	0.1013	0.0237	0.1079	-0.0010	-0.0644	0.0287	0.7915	1.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 14

يتبين من خلال الجدول رقم 02 الذي يظهر مصفوفة معامل الارتباط بين متغيرات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، متغيرات نمو الاستثمار، ومتغيرات البطالة أن أغلب المتغيرات مرتبطة ارتباطا ضعيفا، ماعدا (dvagr ،fvagr) فإن ارتباطهما قويا في النموذج الأول. لذلك سنحاول عدم إدراج متغير القيمة المضافة الأجنبية fvagr في النموذج لأنه مرتبط ارتباطا قويا بمتغير القيمة المضافة المحلية dvagr في حين أن ارتباطه بالمتغير التابع كان أقل من نظيره.

بعد تقدير الارتباط لمتغيرات الدراسة، نلاحظ وجود ارتباط بين المتغيرات بدرجات متفاوتة، وهذا أمر منطقي ويتطابق والنظريات الاقتصادية، لكن هذا الارتباط لا يؤثر على سلامة نموذج بيانات البانل لأن حجم العينة كبير، حيث أن هذه الميزة توفرها نماذج البانل، وذلك استنادا لـ (Gujarati, 2004)، كذلك فإن مشكلة التباين الفردي الذي يفضي إلى نتائج متحيزة مُتحكم فيه وهذا من مميزات بيانات البانل (Hsiao, 2003)، كما أن المحتوى المعلوماتي الكبير في البانل يقلل من حدة مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات المطروح في بيانات السلاسل الزمنية وبالتالي الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى (Baltagi, 2001) .

2.2. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة:

وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (time series unit root tests) نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية (Asteriou, Hall, 2007, p366) . ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات كل متغيرات نماذج الدراسة.

ومن خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (الجدول 06) نلاحظ وجود نتيجتين لمتغيرات نماذج الدراسة:

- ✓ المتغيرات DVAgr، GDPpcgr، GGEgr ظهرت مستقرة عند المستوى، حيث تشير أغلب نتائج الاختبارات إلى رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى؛
- ✓ أما باقي متغيرات الدراسة EXPC، FDI، FTD، GGE، INVgr، REER، TO، UEMP لم تظهر مستقرة عند المستوى، حيث تُشير أغلب نتائج الاختبارات إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار المتغيرات عند المستوى.

الجدول رقم (3): اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary	Prob Individual effects	Prob Individual and trends	Prob None	Prob Individual effects	Prob Individual and trends	Prob None	Prob Individual effects	Prob Individual and trends	Prob None
Exogenous variables:	**(DVA)**			**(EXPC)**			**(FDI)**		
Levin, Lin & Chu t	0.0000	0.0000	0.0000	0.0479	0.2252	0.0000	0.6612	0.9998	0.1559
Breitung t-stat		0.0000			0.8954			0.7332	
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0000	0.0000		0.3764	0.2271		0.6934	0.9828	
ADF - Fisher Chi-square	0.0000	0.0000	0.0000	0.5038	0.0836	0.0007	0.9105	0.9690	0.6772
PP - Fisher Chi-square	0.0000	0.0000	0.0000	0.7682	0.0057	0.0000	0.1435	0.0055	0.1453
Hadri Z-stat	0.4076	0.0000		0.0000	0.0000		0.0000	0.0368	
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.1458	0.0000		0.0000	0.0003		0.0000	0.0171	
Exogenous variables:	**(FTD)**			**(GDPpcgr)**			**(GGE)**		
Levin, Lin & Chu t	0.0483	0.3936	0.8648	0.0051	0.0231	0.0000	0.9986	0.3563	1.0000
Breitung t-stat		0.1229			0.3692			0.9982	

يتبع . . .

Panel unit root test: Summary	Prob Individual effects	Prob Individual and trends	Prob None	Prob Individual effects	Prob Individual and trends	Prob None	Prob Individual effects	Prob Individual and trends	Prob None
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.4375	0.3797		0.0004	0.0602		1.0000	0.9586	
ADF - Fisher Chi-square	0.5080	0.4358	0.9987	0.0013	0.0903	0.0000	1.0000	0.9403	1.0000
PP - Fisher Chi-square	0.4920	0.4076	0.9996	0.0000	0.0001	0.0000	1.0000	0.9834	1.0000
Hadri Z-stat	0.0000	0.0003		0.2655	0.0000		0.0000	0.0000	
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.0000	0.0010		0.2014	0.0000		0.0000	0.0000	
Exogenous variables:	**(GGE)**			**(INVgr)**			**(REER)**		
Levin, Lin & Chu t	0.0002	0.0043	0.0000	0.0441	0.1988	0.0000	0.1825	0.0000	0.1788
Breitung t-stat		0.1312			0.1047			0.0665	
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0003	0.0487		0.0223	0.5797		0.8858	0.0000	
ADF - Fisher Chi-square	0.0011	0.0728	0.0004	0.0486	0.6883	0.0011	0.8722	0.0001	0.0782
PP - Fisher Chi-square	0.0000	0.0090	0.0000	0.0004	0.0986	0.0000	0.9973	0.0010	0.0000
Hadri Z-stat	0.1564	0.0000		0.7014	0.0010		0.0000	0.0385	
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.2012	0.0000		0.5362	0.0000		0.0000	0.0024	
Exogenous variables:	**(TO)**			**(UEMP)**					
Levin, Lin & Chu t	0.2933	0.9973	0.2287	0.0576	0.7436	0.0639			
Breitung t-stat		1.0000			0.0779				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.1549	0.8897		0.1366	0.5332				
ADF - Fisher Chi-square	0.1332	0.6206	0.8401	0.2041	0.6392	0.1283			
PP - Fisher Chi-square	0.6690	0.9524	0.8707	0.0009	0.0368	0.0780			
Hadri Z-stat	0.0000	0.0000		0.0000	0.0002				
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.0012	0.0000		0.0000	0.0005				

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5

وحيث أن بعض المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يستلزم فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، (الجدول 07) الذي نلاحظ من خلاله أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند1%، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل باستقرارية متغيرات البانل.

الجدول رقم (4): اختبارات جذر الفروق للمتغير باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary	Prob Individual effects	Prob Individual and trends	Prob None	Prob Individual effects	Prob Individual and trends	Prob None	Prob Individual effects	Prob Individual and trends	Prob None
Exogenous variables:	**D(EXPC)**			**D(FDI)**			**D(FTD)**		
Levin, Lin & Chu t	0.0000	0.0000	0.0000	0.9104	1.0000	0.0000	0.0000	0.0009	0.0000
Breitung t-stat		0.1242			0.2537			0.0002	
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0000	0.0000		0.0009	0.0854		0.0000	0.0011	
ADF - Fisher Chi-square	0.0000	0.0000	0.0000	0.0021	0.1043	0.0000	0.0000	0.0033	0.0000
PP - Fisher Chi-square	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Hadri Z-stat	0.0265	0.0000		0.9098	0.1608		0.5289	0.0002	
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.0009	0.0000		0.7679	0.0252		0.3144	0.0000	
Exogenous variables:	**D(GGE)**			**D(INVgr)**			**D(REER)**		
Levin, Lin & Chu t	0.1901	0.9147	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0217	0.0000
Breitung t-stat		0.9814			0.0003			0.1080	
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0336	0.0998		0.0000	0.0000		0.0000	0.0000	
ADF - Fisher Chi-square	0.0617	0.1096	0.0080	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
PP - Fisher Chi-square	0.0005	0.0107	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Hadri Z-stat	0.0000	0.0265		0.1095	0.0000		0.8963	0.0116	
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.0008	0.0001		0.0117	0.0000		0.1396	0.0000	
Exogenous variables:	**D(TO)**			**D(UEMP)**					
Levin, Lin & Chu t	0.4685	0.2222	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000			
Breitung t-stat		0.9697			0.0011				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0004	0.0559		0.0000	0.0000				
ADF - Fisher Chi-square	0.0012	0.0663	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000			
PP - Fisher Chi-square	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000			
Hadri Z-stat	0.2039	0.0000		0.2465	0.0019				
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.1198	0.0000		0.1066	0.0000				

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5

3.2. اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة:

ركّزت الدراسة على اختبار (Kao, 1999) كاو (استنادا إلى إنجل–غرانجر) والذي يعدّ اختباراً موسعاً لاختبار انجل–غرانجر للتكامل المشترك، ويتبع اختبار كاو نفس النهج الأساسي مثل اختبارات (Pedroni 2004) ؛ التي لا يمكنها اختبار أكثر من سبعة متغيرات، إلا أن اختبار كاو لديه القدرة على فحص التكامل المشترك لأكثر من ستة متغيرات مستقلة في النموذج، هذا الاختبار يفترض اختلاف الحد الثابت بين المقاطع العرضية وتجانس معاملات المتغيرات المستقلة عند مرحلة التقدير الأولي، إن هذا الاختبار قائم على الفكرة التي قدمها (Engel & Granger 1987) ؛ والتي تقوم على إجراء انحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كمرحلة أولى حيث تتم

عملية التقدير بواسطة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (LSDV)، ثم في المرحلة الثانية يتم الكشف عن استقرارية سلسلة البواقي من عدمها، وهذا عن طريق حساب إحصائيات ديكي فولر(ADF). وللتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها، هناك اختبارات مطوّرة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، ومنها (Pedroni: 1999, 2004) و (Kao test:1999) و (Maddala and Wu: 1999).

في دراستنا سوف نقتصر على اختبار (Kao test:1999)، لان اختبار بدروني لا يمكنه اختبار أكثر من ستة متغيرات مستقلة. والجدول 8 يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنماذج:

الجدول رقم (5): اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الأول باستخدام اختبار Kao

Medels	Exogenous variables:	ADF	
		Statistic	Prob.
(GDPpcgr)	GDPpcgr DVAgr TO FDI EXPC REER GGE INVgr	-4.756015	0.0000
(INVgr)	INVgr DVAgr FTD TO FDI EXPC REER GGE	-4.435149	0.0000
(UEMP)	UEMP DVAgr FTD FDI EXPC REER GGE INVgr	-1.6779	0.0249

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن اختبار Kao عند 1% يرفض فرضية العدم لكل النماذج ماعدا نموذج البطالة الذي كان رفض فرضية العدم فيه عند 5% القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلات النماذج تتحرك معا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بكل بلد، هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة لكل نموذج ومتغيراته المستقلة في البلدان الثمانية. والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدمجة PMG (Pooled Mean Group).

3. تقدير النماذج وتحليل النتائج:

بعد اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، والتحقق من وجود العلاقات المتكاملة، أصبح بإمكاننا تقدير النماذج بتوظيف مقاربة قياسية تم تطويرها من طرف بيسران وآخرون (Pesaran and al، 1999) وهي: وسط المجموعة المدمجة (PMG) (Asteriou، 2009). تعبر هذه الطريقة الأفضل لتقدير النماذج من هذا النوع، حيث أن (Pesaran and Smith، 1995) أشارا إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعالم النموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل دولة. غير أنه يعاب على (MG) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول.

لذلك اقترح كل من (Pesaran and al، 1999) طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (pooled estimation). وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ (العبدلي، 2010، ص 22). وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (inconsistency)، الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (PMG) متسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدرة (MG)، التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل (Dimitrios et Hall، 2007، 360-361). ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (MG) و(PMG) هي مقدرات متسقة، فإن (PMG) فقط هو مقدر كفؤ(Erdem et al، 2014، p.413) .

1.3. تقدير النموذج الأول نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpcgr):

من خلال تقدير نموذج نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي يتضح في المدى القصير أن القيمة المضافة المحلية والاستثمار المباشر والاستثمار المحلي يؤثر طرديا في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي عكسيا. أما باقي المتغيرات فالأثر غير دال احصائيا.

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، مما يدل على وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، ووجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقا لذلك؛ فإنه وفي في حالة عدم الاستقرار المتغير التابع يُضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.06 فترة (سنة)؛ بمعنى نحو 94% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى (العام الأول).

الجدول رقم (6): مقدرات (PMG) للنموذج الأول نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpcgr)

D.gdppcgr									
Long Run Equation									
	dvagr	to	fdi	expc	reer	gge	invgr		
Coef.	.3480052	-.0006269	1.49e-06	.1433661	-.0002798	-1.28e-06	.0019692		
z	7.36	-1.35	2.59	1.23	-1.10	-4.67	5.12		
P>|z|	0.000	0.178	0.010	0.219	0.271	0.000	0.000		
Short Run Equation									
	ec	dvagr D1.	to D1.	fdi D1.	expc D1.	reer D1.	gge D1.	invgr D1.	_cons
Coef.	-.9466108	.027335	.0020141	-8.07e-07	.2505373	.0000853	.000027	.0004776	.0115534
z	-10.81	0.81	0.96	-0.21	1.22	0.06	2.12	0.70	1.77
P>|z|	0.000	0.419	0.336	0.831	0.221	0.954	0.034	0.483	0.076

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

في المدى الطويل، يرتبط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج للدول محل الدراسة بعلاقة طردية معنوية مع نمو القيمة المضافة المحلية للصادرات DVAgr، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. بحيث أن كل ارتفاع في معدل نمو القيمة المضافة المحلية الداخلة في السلع المصدرة بوحدة واحدة يُؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج بـ 0.348، وضمن أدبيات التحليل الاقتصادي الصادرات تُعتبر جزء من السلع والخدمات المنتجة في البلد سواء كانت نهائية أو نصف مصنعة أو أولية والموجهة لتلبية الطلب الخارجي. وعلى ذلك فإن الزيادة في القيمة المضافة المُشكّلة للصادرات الوطنية من شأنه أن يرفع من قيمة الناتج المحلي سواء في شكله السلعي أو من منظور نقدي.

وعلى ذلك فكلما ارتفعت القيمة المضافة المتولدة عن التموضع ضمن مراحل سلسة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فإن ذلك سيُساهم في الرفع من قيمة الناتج من منظور سلعي أو الدخل من منظور تدفقات نقدية، وفقا لما تنص عليه نظرية حسابات الناتج الوطني ارتباطا بالمعادلة الآتية:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = C + I + G + Xi + X_{GVC} - MC - M_{GVC}$$

$$Y = C + I + G + (DVAgr + FVAgr) + Xi - MC - M_{GVC}$$

حيث تُمثل Xi الصادرات المحلية خارج سلاسل القيمة العالمية أما (MC) فتُمثل الواردات من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية والإنتاجية الداخلة في الإنتاج الموجه للسوق المحلي. في حين تُمثل X_{GVC} الصادرات في سياق المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وهي تتضمن المحتوى المحلي من القيم المضافة DVAgr والمحتوى الأجنبي من القيم المضافة FVAgr ، وعلى ذلك كلما زاد مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يُؤدي ذلك إلى زيادة الدخل (الناتج) وهو الأمر الذي يكون له انعكاس إيجابي على نصيب الفرد من الناتج.

ومن أهم مميزات وخصائص سلاسل القيمة العالمية وكما أشار «بلدوين» حين وصف التطورات التي عرفها حقل التجارة الدولية ما بين القرن 20 والقرن 21 بقوله: «انتقلنا من تجارة تساعد على بيع السلع والخدمات إلى تجارة تساعد على «صناعة» السلع والخدمات.» ومن هذا المنظور ووفقا لهذا التحليل فإن من أهم الأهداف المتوخاة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي دفع عجلة الإنتاج من خلال التخصص في إنتاج السلع بمختلف أشكالها ومراحلها ومستوياتها بناء على المزايا النسبية ووفرة وندرة عوامل الإنتاج بما يُتيح تحقيق نمو في الناتج وكمحصلة لذلك نصيب الفرد من الناتج. وبحسب رأي «بلدوين» فإن الدول المندمجة في الاقتصاد العالمي عبر آليات التجارة الحرة وحتى الأقل تقدما منها (أي الدول) قد استفادت من الآثار الديناميكية لهذا التحرير، لتتحول إلى حلقة مهمة ضمن «شبكات الإنتاج الدولية» أو ما يُعبّر عنها بـ «سلاسل القيمة العالمية» أو بمصطلحات مرادفة من مثل: «سلاسل التوريد العالمية» و«سلاسل العرض الدولي». وبحسب الدراسات المستند إليها في تقرير الانكتاد (2013) فإن سلاسل القيمة العالمية من شأنها أن تدعم مسارات التنمية الاقتصادية، ففي البلدان النامية تُسهم تجارة القيم المضافة (المحلية والأجنبية) بما يُناهز ما متوسطه 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك ترابط إيجابي بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما تعلق بالاستثمار المحلي فإنه يساهم في زيادة تيار الطلب الكلي ما يُساهم في زيادة العرض السلعي، وهو ما يقابله زيادة في قيمة الناتج، وبتعميق من أثر المضاعف فإن هذا الأثر يُعمّق من ارتفاع مستويات الدخل مع

ما يُسهم فيه التغير في الدخل من حلقة تدفقات دائرية بين قطاعات الاقتصاد الوطني التي تُفضي إلى تحفيز الطلب الكلي، ويتعزز هذا الأثر بأثري مضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار، مما يُؤدي إلى زيادة الناتج المحلي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وهذا الأمر يُفسر طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار كمتغير مستقل ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج كمتغير تابع.

كما يُؤثر الاستثمار الأجنبي طرديا في نمو نصيب الفرد من الناتج، وتجدر الإشارة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف في المقام الأول إلى تجزئة عمليات الإنتاج للاستفادة من المزايا النسبية والبحث عن الكفاءة في أفضل المواقع، أو ضمان الوصول مباشرة للأسواق الدولية أو الاقتراب منها، وهو ما يُساهم في خلق قيم إنتاجية مضافة في الدول المستقبلة لهذه الاستثمارات، وربطها بشبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى تصدير جزء من هذه القيم إلى الأسواق المُستهدفة، وهو ما يُسهم في رفع قيمة الناتج نتيجة لتقوية تيار الطلب الكلي عبر مدخلين: مدخل زيادة الإنتاج، ومدخل زيادة الصادرات. فالاقتصادات التي شهدت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر هي نفسها التي سجلت توسعا في صادرات السلع. كما أن الاندماج في سلاسل القيمة عبر مدخل الاستثمار الأجنبي المباشر يُعتبر وسيلة للبلدان والمؤسسات من أجل الاستفادة من المكاسب الديناميكية في التجارة، رأس المال المادي والبشري، ويكون التركيز الأكثر على أهمية نقل التكنولوجيا والمعرفة التي يمكن نقلها عندما تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر في بلد ما. ويُعدّ نقل التكنولوجيا هو الأكثر أهمية في حالة الواردات من السلع الوسيطية التي تميل إلى الارتفاع في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أكثر من واردات السلع النهائية الآتية من البلدان الصناعية لأن المحتوى التكنولوجي يكون أكثر أهمية، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ثاني أهم قناة لانتقال الآثار التكنولوجية لسلاسل القيمة وهذه الآثار تكون أكبر في حالة الواردات المرتبطة به وهي الآلات والمعدات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير في تحسين نوعية صادرات البلدان العربية، إذ يحفز الاستثمار المحلي من خلال تقليص تكلفة اعتماد تكنولوجيا جديدة ويعزز المنافسة في السوق الداخلية. وهي كلها عوامل ترفع من الطلب الكلي وتُساهم في زيادة الناتج المحلي والدخل المحلي.

ويجدر التأشير بحسب (UNCTAD، 2011) فإنه مع بروز سلاسل القيمة العالمية وتنامي أهميتها بما تضمنته من مفهوم هام لتطوير أشكال للإنتاج والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، لم يعد الإنتاج الدولي يدور بصورة حصرية حول الاستثمار الأجنبي من ناحية والتجارة من ناحية أخرى، فأشكال الإنتاج غير القائمة على المساهمة في رأس المال تتسم بأهمية متزايدة إذ أنها كانت مصدرا لمبيعات تجاوزت تريليوني دولار في عام 2010 كان قدرا كبيرا منها في الدول النامية بصيغة مختلفة ومتعددة منها: التصنيع التعاقدي، والاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات، والزراعة التعاقدية، ومنح الامتيازات، ومنح التراخيص، وعقود الإدارة، وأنواع أخرى من العلاقات التعاقدية تقوم عن طريقها الشركات عبر الوطنية بتنسيق الأنشطة المضطلع بها في سلاسل القيمة العالمية التابعة لها وبالتأثير على إدارة الشركات في البلدان المضيفة دون أن تمتلك نصيبا في رأس المال في هذه المؤسسات.

أما فيما تعلق بالعلاقة العكسية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج والإنفاق الحكومي فهي تتعارض مع النظرية الاقتصادية، إلاّ أنه يُمكن تفسير هذه العلاقة كون الإنفاق المحلي المُسجل في الدول العربية يتركز في مشاريع البنى التحتية والبنى الكُبرى والتي تتطلب توريدات حكومية، كما يُمكن لحالة مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار –وهو الأثر المسجل في النموذج الثاني المتعلق بالاستثمار– أن يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، وكمحصلة لذلك الأثر العكسي على نصيب الفرد من الناتج.

2.3. تقدير النموذج الثاني نمو الاستثمار المحلي (INVgr):

من خلال تقدير نموذج نمو الاستثمار المحلي فإن هذا الأخير في المدى الطويل يتأثر بالقيمة المضافة المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر FDI ومع مؤشر الانفتاح التجاري TO ودرجة تركّز الصادرات وسعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلاقة الأثر طردية وهي دالة احصائيا عند مستوى 1%، في حين تُؤثّر درجة حرية التجارة FTD ومع نمو الإنفاق الحكومي GGEgr على الاستثمار المحلي عكسيا عند مستوى معنوية 1%.

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، وتشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، مما يدل على وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقا لذلك؛ في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.3 فترة (سنة)؛ بمعنى نحو 78% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى العام الأول.

الجدول رقم (7): مقدرات (PMG) للنموذج الثاني نمو الاستثمار المحلي (INVgr)

D.invgr									
Long Run Equation									
	fdi	dvagr	to	ftd	expc	reer	ggegr		
Coef.	.000916	17.8455	.1747706	-.2965034	85.48205	.1254529	-.0003067		
z	6.97	2.66	2.81	-4.73	4.74	3.05	-3.43		
P>|z|	0.000	0.008	0.005	0.000	0.000	0.002	0.001		
Short Run Equation									
	ec	fdi D1.	dvagr D1.	to D1.	ftd D1.	expc D1.	reer D1.	ggegr D1.	_cons
Coef.	-.7816532	.0013023	14.63416	-.1420494	-.2948138	-9.002548	.2419673	.0013561	-27.63941
z	-6.81	1.69	2.59	-0.65	-1.01	-0.17	0.76	1.68	-5.49
P>|z|	0.000	0.090	0.010	0.516	0.314	0.867	0.446	0.093	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

نُسجل أثر إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاستثمار المحلي، وهو ما يُؤشّر على أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية عموما والدول العربية في تغيير استراتيجياتها الصناعية، وتفعيل عملية الخوصصة التي تُقلص من حجم القروض الداخلية والخارجية، عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم وفتح كلي أو جزئي لرأسمال الشركة وهو ما يكون له أثر في توسيع المشاريع القائمة، والاستفادة من أنماط الإنتاج الجديدة واستغلال العمالة الماهرة. وفي كثير من الأحيان تتضمن الاتفاقيات المبرمة بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر برامجا «لتحديث الصناعة» وإعادة تأهيل المؤسسات للدول النامية المستقبلة، من خلال التعاون في الميدان العلمي والتقني، وإنشاء وتمويل مشروعات في مجال الجودة والمواصفات، وتحسين نظم الإدارة ورفع القُدارت والنوعية المؤسسية، وهذه العوامل تُساهم في زيادة قيمة ونمو الاستثمارات المحلية.

وقد أكّد تقرير (UNCTAD, 2011) أن الاستثمارات الأجنبية غير القائمة على المساهمة في رأس المال وما ينتج عنها من أشكال إنتاج تتميز في أنها ترتيبات مرنة تُعقد مع شركات محلية وتنطوي على حافز متأصل يدفع الشركات عبر الوطنية إلى الاستثمار في مقومات بقاء شُركائها عن طريق نشر المعرفة والتكنولوجيا والمهارات.

وهذا يُتيح للدول المضيفة إمكانات كبيرة لبناء القدرة الصناعية في الأجل الطويل عن طريق عدد من القنوات الرئيسية للتأثير على التنمية مثل العمالة والقيمة المضافة وتوليد الصادرات والحصول على التكنولوجيا. ومن جهة أخرى فإن الشركات المتعدد الجنسية بإنشائها لشركة تابعة محلية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر تُؤكد على التزام طويل الأجل تجاه اقتصاد الدولة المضيفة.

وترتبط أشكال الإنتاج الدولي من مثل التصنيع التعاقدي، منح التراخيص ومنح الامتياز ... ارتباطا لا ينفصم بالتجارة الدولية، وهي تُشكّل الأنماط العالمية للتجارة في كثير من الصناعات. ففي صناعات لعب الأطفال والأحذية والملابس والإلكترونيات، يُمثل التصنيع التعاقدي ما يزيد عن 50 بالمئة من التجارة العالمية. وارتباطا بما سبق يُمكن لأشكال الإنتاج هذه أن تكون منفذا هاما إلى الأسواق في البلدان التي تستهدف تحقيق تنويع اقتصادي وقاطرة نمو تَجُرّه الصادرات. ويمكن كذلك أن تكون نقطة بداية هامة في الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية التي تُسيطر عليها الشركات الكبرى الأجنبية قبل أن تقوم تدريجيا ببناء قدرات تصديرية مستقلة.

أما القيمة المضافة المحلية dvagr فتُؤثر طرديا في نمو الاستثمار المحلي، وقد تمّ فيما سبق الإشارة إلى الأثر الطردي للقيمة المضافة المحلية على الناتج المحلي والدخل المحلي، ومع ارتفاع الدخل فإن ذلك يُؤدي إلى ارتفاع مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك الاستهلاك الكلي، وهو ما يحقن الاقتصاد بجرعات من الطلب الكلي الإضافي يتطلب توسعا في العرض لتلبية الطلب المحلي والخارجي، والذي يتحقق من خلال التوسع في الاستثمار. كما أن السلع المتوسع في إنتاجها في إطار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تعتمد على القيمة المضافة الأجنبية من خلال استيراد السلع المنتجة، وكثيرا ما يتم نقل التكنولوجيا والمعرفة عن طريق الاستيراد. ويُعدّ نقل التكنولوجيا هو الأكثر أهمية في حالة الواردات من السلع الوسيطية التي تميل إلى الارتفاع في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أكثر من واردات السلع النهائية الآتية من البلدان الصناعية لأن المحتوى التكنولوجي يكون أكثر أهمية، وله تأثير في تحسين نوعية الإنتاج والاستثمار في الدول العربية، ويحفّز الاستثمار المحلي من خلال تقليص تكلفة اعتماد تكنولوجيا جديدة ويعزز المنافسة في السوق الداخلية.

أما فيما تعلق بالعلاقة الطردية المعنوية التي يرتبط بها نمو الاستثمار المحلي مع مؤشر الانفتاح التجاري، فإن هذه النتيجة يبررها مفهوم المؤشر الذي يقاس بمجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ازدادت نسبة هذا المؤشر نتيجة لارتفاع الصادرات فإن ذلك يُؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي الذي يُمكن التعبير عنه من خلال طلب القطاعات الأربع المكونة للاقتصاد الوطني في المعادلة الآتية: $AD = C + G + I + X - M$؛ وكل ارتفاع في الطلب الكلي سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني الذي يُؤثر في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية منها الاستهلاك الذي يُحفز الطلب الكلي مرة أخرى ويحقن الاقتصاد بجرعات إضافية من الطلب وكل هذه العوامل تساهم في توسيع الاستثمار ليتجاوب مع الطلب الكلي. في حين أن الأثر التخفيضي للواردات على الطلب الكلي فإنه يتحدد بناء على الميل الحدي للواردات، إلا أنه وفي أغلب الدراسات التي تتعلق بالاستثمار والنمو الاقتصادي فإنها تُشير إلى الدور الرئيس للطلب الاستهلاكي المحلي في تحفيز الاستثمار، وبذلك وعلى الرغم من الأثر السلبي للواردات إلا أن الأثر الصافي على الطلب الكلي يكون موجبا بسبب الميول الحدية المرتفعة لدالة الاستهلاك خاصة في الدول العربية.

ومن خلال تقدير نموذج الاستثمار للدول العربية محل الدراسة فإننا نستنتج أنه وفي المدى الطويل يرتبط نمو الاستثمار المحلي بعلاقة عكسية معنوية مع درجة حرية التجارة، ويجدر التأشير أن مؤشر (FTD) كلما ارتفع

ليقترب من القيمة 100 فإن ذلك يعني أن التداول أمر سهل، ودون الكثير من القيود التشريعية أو التنظيمية. وفي حالة الدول العربية والتي تتميز قطاعاتها الإنتاجية بضعف التنافسية وتمتاز أغلب صناعتها السلعية ومنتجاتها الخدمية بأنها ناشئة، هذا الأمر يتطلب قدرة الدولة على السيطرة والهيمنة على السوق المحلية من أجل حضانة مجموعة من الصناعات الوليدة لمنحها القدرة على اكتساب مزايا نسبية تُمكنها من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بمزايا نسبية ومطلقة وتنافسية، كما تتميز بجودتها وانخفاض تكلفتها نتيجة لعوامل تكنولوجية وعوامل وفرات الحجم والنطاق. كما أن أغلب شركات الإنتاجية والخدمية الأجنبية لها من القدرة على تحمل الخسائر الأولية في المدى القصير ومن ثمّ هيمنتها على السوق المحلية في المدى الطويل. وعلى ذلك فإن ارتفاع درجة حرية التجارة تعني تدفقات سلعية وخدمية خالية من العوائق وهو ما يؤدي إلى خروج مجموعة من السلع من حيز المنافسة في السوق المحلي وهو السبب الذي يحول دون توسيع استثمارات ومشاريع قائمة، كما ينتج عنه تعثر الكثير من المشاريع الاستثمارية، وخروج مجموعة من الصناعات والسلع من حيز التداول في السوق المحلي، وهو ما يقطع الطريق أمام الحديث عن تطوير هذه السلع لتنتقل إلى مرحلة أخرى من المنافسة في الأسواق الأجنبية واستحواذ الحصص السوقية فيها.

في حين أن عملية التركّز التي يُشير إليها مؤشر (EXPC) والذي يُصطلح عليه أيضا مؤشر Herfindahl–Hirschmann Index (HHI)، وهو مقياس لدرجة تركيز المنتج، تُدلل على تمحور وتركّز صادرات الدول العربية حول عدد معين من المنتجات بتقدم السنوات، ويرجع ذلك في حالة الدول العربية كون قسمة العمل الدولي ساهمت في ترسيخ هذا النمط من التركّز، إضافة إلى الخطط التنموية المنتهجة في هذه الدول التي هدفت للتركيز على تصنيع وتصدير السلع والمنتجات التي تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها سواء كانت ميزة «طبيعية» أو «مكتسبة» وبذلك تكون القيمة المضافة للقطاع أو الصناعة أعلى نتيجة التخصص، هذا على المدى الطويل. كما أن التخصص في إنتاج سلع محددة مع امتلاك مزايا نسبية فيها يُمكن الاقتصادات العربية من الاستفادة من اقتصادات السلم وما تُتيحه من آثار إيجابية فيما تعلق بزيادة الصادات أو توسيع الاستثمارات خاصة في المدى الطويل.

وفي حالة الدول العربية تُساهم الصادرات في تشكّيل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 53% للفترة 2005–2010 وتراوحت النسبة بين 56.5% و 50.6% كقيمة عليا ودنيا للسنوات الممتدة بين 2011–2014 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2016)، وتعتمد الدول العربية على الصادرات الأولية ممثلة في المواد الخام والوقود المعدني والتي تُساهم بأكثر من 70% من حصيلة الصادرات وتناهز 90% بالنسبة للدول العربية الغنية بالنفط (المعهد العربي للتخطيط، 2013) ففي حالة الجزائر مثلا فإن هيكل الصادرات يتركّز ضمن المحروقات بنسب بلغت 97% من إجمالي الصادرات وهو النمط السائد لسنوات وعقود، أما المملكة العربية السعودية فبلغت الصادرات من المحروقات نسبة 85% (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2013). وعلى ذلك فإنّ تركّز الصادرات في هذا القطاع مع الأهمية البالغة للقطاعات الأولية في تشكيل الناتج وهيكل الصادرات ومع ارتفاع الطلب العالمي على المحروقات وطفرة الأسعار التي شهدتها فترة الدراسة فإن أغلب الدول العربية قد ضخت قيم للاستثمار في قطاع المحروقات –وهو قطاع يتميز بكثافة رأس المال– سواء ما تعلق بتوسيع الاستثمارات أو تحسين جاذبية الدول العربية كوجهة استثمارية في مجال المناجم والمحروقات وذلك بغرض إعادة بعث وتطوير الاستثمارات لاسيما في نشاطات المنبع، بالإضافة إلى الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة خاصة في مجال البحث والتنقيب، بالإضافة إلى الجهود والإجراءات المرتبطة بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة في هذا القطاع. وعلى ذلك فإن هيكل الناتج وهيكل الصادرات ونموها والاستثمارات المرتبطة بها وطبيعة هذه الاستثمارات تُبرر المعامل المرتفع لأثر تركّز الصادرات على زيادة الاستثمار المحلي.

كما نخلص من التقدير إلى أن سعر الصرف الفعلي الفعال REER والذي يُعطي صورة عن التحركات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ويُمثل مؤشرا على تطور القدرة التنافسية الإجمالية للأسعار الخارجية للبلد، يُساهم في نمو الاستثمار المحلي. وبما أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال يُسهم في زيادة تنافسية السلع الموجهة للتصدير مقارنة بالدول الخارجية وهو ما يُساهم في توسع صادرات البلد وكنتيجة لذلك نمو استثمارها المحلي. وهو ما يُفسر طبيعة العلاقة الاقتصادية الطردية بين نمو الاستثمار ومؤشر سعر الصرف الفعلي الفعال والمبينة في نتائج تقدير النموذج.

وعلى ذلك يُمكن الإشارة أن لسياسة تدهور العملة دور في زيادة الصادرات – في ظل التأكد من تحقق شرط مارشال ولرنر (Marshall–Lerner) – الذي يعد شرطا ضروريا لتحسن وضع الميزان التجاري للدولة مع تخفيض قيمة عملتها، إلا أن ما يجب التأكيد عليه في هذا الصدد أن هذا الشرط قد لا يُعتبر كافيا. إذ لابد أن يصاحب ذلك توافر شروط محددة حول قدرة العرض المحلي من السلع على الاستجابة للتزايد في الطلب على الصادرات مع تخفيض قيمة العملة، ومرونة الجهاز الإنتاجي (العرض) للاستجابة لسياسة تحويل الإنفاق أي سياسة تحويل إنفاق المستهلكين من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى السلع المنتجة محليا.

أما بخصوص الأثر السلبي للإنفاق الحكومي على نمو الاستثمار المحلي فيُؤشّر على بروز ظاهرة الطرد، والتي ينتج عنها مزاحمة القطاع الحكومي للاستثمار في عمليات التمويل، ومن ناحية النظرية الاقتصادية فإن السياسات المالية التوسعية عبر أداة الإنفاق تُؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وكمحصلة لذلك انخفاض الاستثمار نتيجة للعلاقة العكسية بينهما. وقد لا يتم الاستعاضة عن هذا الانخفاض خاصة عندما يكون الإنفاق الحكومي على السلع مصدره العالم الخارجي.

وارتباطا بما سبق، فإن السياسات المالية التوسعية عبر أداة الإنفاق الحكومي من شأنها أن تُسهم في المدى الطويل في كبح مكونات الطلب الكلي، وبتعميق من أثر المضاعف فإن هذا الأثر يُعمق من انخفاض مستويات الناتج والدخل –وهي النتيجة المتوصل إليها في النموذج الأول– ويُعمق هذا الانخفاض آثار التغذية العكسية بين قطاعات الاقتصاد الوطني التي تُفضي إلى خفض الاستثمار ويتعمق هذا الأثر بأثري مضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار.

3.3. تقدير النموذج الثالث البطالة (UEMP):

تُشير نتائج التقدير أنه في المدى الطويل ترتبط المتغيرات المستقلة: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ونمو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات DVAgr بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة، في حين يُؤثر كل من نمو الاستثمار المحلي INVgr وتركّز الصادرات expc وسعر الصرف الحقيقي الفعال REER طرديا على معدلات البطالة.

الجدول 11: مقدرات (PMG) للنموذج الثالث البطالة (UEMP)

D.uemp							
Long Run Equation							
	dvagr	**fdi**	**ftd**	**expc**	**reer**	**gge**	**Invgr**
Coef.	-3.442807	-.0003426	.0861659	39.0441	.0651995	-.0000111	.0216735
z	-2.74	-6.56	2.96	7.65	8.55	-0.59	2.04
P>|z|	0.006	0.000	0.003	0.000	0.000	0.558	0.041

Short Run Equation									
	ec	**dvagr D1.**	**fdi D1.**	**ftd D1.**	**expc D1.**	**reer D1.**	**gge D1.**	**Invgr D1.**	**_cons**
Coef.	-.2503082	-.3634739	-.0002506	-.0291303	-12.50047	-.0325701	.0002017	.0071367	-3.683436
z	-2.20	-0.49	-1.07	-0.88	-2.29	-1.20	1.15	0.39	-2.84
P>|z|	0.028	0.623	0.287	0.377	0.022	0.228	0.250	0.697	0.005

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

كما نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، وتشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، مما يدل على وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقا لذلك؛ في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 4 سنوات؛ أي أن 25% من الاختلال عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في السنة الأولى.

ففيما تعلق بمؤشر البطالة والذي يُعتبر من المؤشرات الاقتصادية للتنمية فإن النتائج الواردة في الجدول أعلاه، تُلخص مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

تؤثر القيمة المضافة المحلية للصادرات والتي تُعبّر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عكسيا على معدلات البطالة، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كون الزيادة في القيمة المضافة للصادرات يُسهم في زيادة التوظيف من عدة مداخل تأثير:

- ✓ مدخل زيادة الصادرات؛
- ✓ مدخل رفع الطلب الكلي؛
- ✓ مدخل رفع الدخل والناتج الوطني؛
- ✓ مدخل زيادة الاستهلاك المرتبط بزيادة الدخل؛
- ✓ التوسع في الاستثمار لمواجهة الطلب الكلي المتزايد، وتعميقه في ظل تأثير مضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار، وهو ما يستدعي مزج إضافي لعوامل الإنتاج والتي من أهمها في المدى القصير والطويل عنصر العمل، وهو ما يُساهم في انزياح منحنيات التوازن في سوق العمل في اتجاه العمالة الكاملة من خلال انزياح منحنى الطلب على العمل نحو الأعلى (اليمين).

كما أنه من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن معدلات البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتُشير الأدبيات النظرية في الفكر الاقتصادي أنه تتجلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآثار التي تُحدثها على العمالة، والأثر التي تحدثه هذه الاستثمارات على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته. كما أن تدفقات رأس المال من خلال الاستثمار المباشر تُسّهم في خلق مشاريع استثمارية حقيقة تمتص الفائض في قوة العمل في هذه الدول، ويُمكن تأكيد هذا الرأي من خلال مساهمات الشركات المتعددة الجنسيات في حجم العمالة في الدول النامية. وقد يرجع ضعف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض البطالة في حالة الدول العربية إلى طبيعة هذه الاستثمارات وسياساتها إزاء التدفق للدول العربية محل الدراسة، ففي كثير من الدول تتركّز وبنسب عالية ضمن قطاع المحروقات، ومن المعلوم أن قطاع المحروقات من القطاعات الكثيفة لعامل رأس المال، وبالتالي فإن ما ينتج عن هذه الاستثمارات في مجال المحروقات من أثر محدود على العمالة، كما أن أغلب الشركات العالمية المستثمرة في مجال المحروقات بمختلف حلقاته تعتمد خاصة فيما تعلق بالعمالة الماهرة على الخبرات والعمالة الأجنبية.

وتؤثر درجة حرية التجارة (FTD) طرديا على معدلات البطالة، إن ارتفاع درجة حرية التجارة تعني تدفقات سلعية وخدمية خالية من العوائق وهو ما يؤدي إلى خروج الكثير من السلع من حيز المنافسة في السوق المحلي وهو ما ينتج عنه تعثر أو افلاس مجموعة من المشاريع الاستثمارية، وخروج مجموعة من الصناعات والسلع من حيز التداول في السوق المحلي، وهو ما يدفع المؤسسات المحلية إما إلى خفض الطلب على العمل أو الاستغناء على عدد من العمالة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة.

أما فيما تعلق بنمو الاستثمار، فإن التحليل الاقتصادي ارتكازا على النظرية الاقتصادية يُشير إلى أن سياسة توسع في الاستثمارات القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة يتحدد بناء على مزج إضافي لعنصر العمل، وهو ما يكون له أثر إيجابي على التوازنات الآنية في سوق العمل وعلى التوظيف مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة. إلا أن نتائج التقدير تُشير إلى وجود علاقة طردية وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. ويُمكن تبرير هذه النتيجة كون أغلب الاستثمارات في الدول العربية كثيفة رأس المال، خاصة ما تعلق بالاستثمارات في قطاع المحروقات.

خلاصة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في أثر مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية فيها، وقد خلصت الدراسة بأن المشاركة في سلاسل القيمة تّعد استراتيجية تنموية هامة بالنسبة للدول النامية عموما والبلدان العربية خصوصا لما لها من أثار إيجابية على نصيب الفرد من الناتج والبطالة ونمو الاستثمار المحلي. كما أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تّعدّ خيارا تنمويا بالنسبة لهاته الدول كونها تتيح لها الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر القيام بالمهام أو الأنشطة الوسيطة دون الحاجة لبناء قاعدة صناعية كاملة.

ومع ذلك فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية قد تنطوي على حزمة من المخاطر المحتملة كحالات التدفقات المعاكسة أو حركة الأنشطة نحو أطراف ومراكز وأسواق أخرى، وهي حالات يُمكن أن تطبع أنشطة سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى حساسية الأنشطة الإنتاجية في إطارها للصدمات والأزمات الخارجية. (UNCTAD, 2013).

ويجدر التأشير في هذا الصدد أن عمق المزايا الناجمة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام ترتبط بشدّة بما تُحققه الدول العربية من قيم مضافة محلية، وقد تبقى هذه الأخيرة محدودة مع بقاء قسمة العمل الدولية على حالها، واستمرار اقتصاديات الدول العربية متمركزة بما يُحتّمه الهيكل الاقتصادي فيها، وبما تُمليه طرق التموضع وآليات الاندماج والارتقاء في شبكات الإنتاج العالمية في الحلقات أسفل سلسلة القيمة. وعلاوة على ذلك فإن نشر التكنولوجيا وبناء المهارات وتطويرها ليست عمليات تلقائية، والبلدان العربية معرضة لأن تبقى حبيسة أنشطة قيمتها المضافة المنخفضة نسبيا. ومن أجل أن يكون لسلاسل القيمة العالمية أثر إيجابي يتطلب هذا تكييف تنمية رأس المال البشري مع احتياجات قطاعات معينة من سلسلة القيمة، إذ تّعتبر المهارات المتخصصة شرطا أساسيا للمشاركة في المراحل ذات القيمة المضافة العالية للسلاسل المرتبطة بصناعات مثل تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والمستحضرات الصيدلانية، وبالتالي السياسات المصممة لدعم التعليم والتدريب التقني تمثلان أداة هامة لزيادة المكاسب المُستحصلة من شبكات الإنتاج العالمي.

وارتباطا بما سبق فإن تعزيز الدول العربية لخيار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالنظر إلى المخاطر والآثار المحتملة يجب أن يكون بالنظر مع الاستراتيجيات الإنمائية التي تقودها وتُتيحها هذه السلاسل، كل بلد بحسب حالته الخاصة وعوامل الإنتاج التي يمتلكها، وأهداف التنمية المرتجات. ويمكن للسياسات العامة الحكومية أن يُناط بها دور مهم في تسخير سلاسل القيمة لأغراض التنمية، من خلال وقوف الحكومات على الخصائص التجارية والقدرات الصناعية لبلدانها لتحديد موقعها، ثم إجراء تقييما للمسارات الواقعية لتطوير سلاسل القيمة العالمية بهدف التمركّز الاستراتيجي، وتتطلب الاستفادة من فرص التطوير اتباع نهج محكم يشمل إدماج سلاسل القيمة العالمية في صميم السياسات الاقتصادية عموما وسياسات التنمية الصناعية بوجه خاص. كما تُساعد الجهود والسياسات الحكومة والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية المهارات ورفع المستويات التكنولوجية والحصول على براءات الاختراع وشهادات المطابقة وحقوق الملكية الفكرية وتطوير البحث العلمي للمشاريع والمؤسسات على الارتقاء من أجل التموضع في حلقات ومراحل إنتاج أكثر توليدا للقيمة والدخل. كما يُمكن للسياسات الحكومية أن تُساهم في حل وتذليل مجموعة من المشكلات التي ترى أنها تُمثل عقبات أمام شركات الدول النامية تحول دون تحقيق المرتجى من المشاركة في سلاسل القيمة من مثل عدم ملائمة البنية التحتية، الامتثال للمعايير الفنية والصحية والأمنية والحصول على التمويل. (WTO,OECD,2013)

وفي الأخير نُشير أنه يُمكن للتجارب التكاملية المجسّدة من خلال مجلس التعاون الخليجي أو منطقة التجارة الحرة العربية وتعزيز آثارها أن يُسهم في انشاء سلاسل قيمة إقليمية فيما بين دول شمال إفريقيا من جهة ودول الخليج العربية بحيث تتخصص كل دولة في العمليات الإنتاجية التي تمتلك فيها مزايا نسبية للاستفادة من الروابط الإقليمية على غرار دول شرق آسيا.

المراجع العربية

أمين، سمير وآخرون. 2004. "المجتمع والاقتصاد أمام العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

روتا، ميشيل وميتا، سايتو. 2014 "القيمة المترابطة"، مجلة التمويل والتنمية. المجلد 54. العدد 1، واشنطن: صندوق النقد الدولي.

العبدلي، عابد بن عابد. 2010. « محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل»، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 16، العدد 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة: البنك الإسلامي للتنمية.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. 2016. «تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا»

لونغاني، براكاش وسوراب، ميشرا. 2014. « قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم»، مجلة التمويل والتنمية. المجلد 51. العدد 2. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. 2013. "إحصاءات الصادرات"، المملكة العربية السعودية.

المعهد العربي للتخطيط. 2013. "خصائص التجارة الخارجية العربية"، الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. 2016. "التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور"، نشرة ضمان الاستثمار. السنة الرابعة والثلاثون. العدد الفصلي1. الكويت.

نواف أبو شوالة، 2016، "آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي"، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المراجع الانجليزية

Asteriou, D . 2009. "Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries". Journal of Policy Modeling, 31(1). PP 155-161.

Asteriou, D. Hall, S. G. 2007. "Applied Econometrics: a modern approach". revised edition .Hampshire: Palgrave Macmillan.

Baltagi, B. H., & Kao, C. 2001. Nonstationary panels, cointegration in panels and dynamic panels: A survey. In Nonstationary panels, panel cointegration, and dynamic panels(pp. 7-51). Emerald Group Publishing Limited.

Baltagi, B. 2008. "Econometric analysis of panel data". John Wiley & Sons.

Bamber, P., Fernandez-Stark, K., Gereffi, G., & Guinn, A. 2014. Connecting local producers in

developing countries to regional and global value chains.

Bhattacharya, D., & Moazzem, K. G. 2013. Least Developed Countries (LDCs) in the Global Value Chain (GVC): Trends, Determinants and Challenges (No. 104). Centre for Policy Dialogue (CPD).

Cattaneo, O. Gereffi, G. Miroudot, S. Taglioni, D. 2013 ." Joining, upgrading and being competitive in global value chains: a strategic framework " . Policy Research working paper ; no. WPS 6406. Washington, DC: World Bank.

CNUCED, 2013. Rapport sur l'investissement dans le monde: les chaînes de valeur mondiales : l'investissement et le commerce au service du développement.

Del Prete, D., Giovannetti, G., & Marvasi, E. 2015. Participation in Global Value Chains: macro and micro evidence for North Africa (No. wp2015_11. rdf). Universita'degli Studi di Firenze, Dipartimento di Scienze per l'Economia e l'Impresa.

Dimitrios A, Stephen G. Hall. 2007. " Applied Econometrics: A modern approach, revised". Palgrave Macmillan. pp 360-361.

Engle, R. F., & Granger, C. W. 1987. Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. Econometrica: journal of the Econometric Society, 251-276.

Erdem, E., Ucler, G., & Bulut, U. 2014. Impact of domestic credits on the current account balance: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries. Aktual'Ni Problemy Ekonomiky= Actual Problems in Economics, (151), 408.

EViews 9 . 2015. "User's Guide II", IHS Global Inc.

Gujarati, D. N. 2004. Econométrie. De Boeck Superieur.OECD. 2013.» économies interconnectées : comment tirer parti des chaines de valeur mondiales«.

Gündoğdu, C., & Saracoğlu, D. Ş. 2016. Participation of Turkey in Global Value Chains: An Analysis Based on World Input Output Database (No. 1610). ERC-Economic Research Center, Middle East Technical University.

Hsiao, C. 2003. "Analysis of panel data", 2nd. Cambridge: Cambridge University Press.

Kao, C. 1999. "Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data ." Journal of econometrics 90 (1) .PP 1-44 .

Kherrazi Soufiane. 2015. l'essor des chaines de valeur mondiale : l'impératif d'une stratégie duale pour l'Afrique, Revue de management et de stratégie, Maroc, (3 :2), pp : 11-24.

Kose, M. A., Prasad, E. S & ,.Terrones, M. E. 2003. "Financial integration and macroeconomic

volatility" .IMF Staff papers.142-119 ,(1)50 ,

Kowalski, P. Gonzalez, J. L., Ragoussis, A., & Ugarte, C. 2015. "Participation of Developing Countries in Global Value Chains".

Maddala, G. S., & Wu, S. 1999. A comparative study of unit root tests with panel data and a new simple test. Oxford Bulletin of Economics and statistics, 61(S1), 631-652.

Mărginean, S. 2015. Employment Dynamics in Romania After the Crisis. A Global Value Chains Perspective. Studies in Business and Economics, 10(3), 41-51.

OECD. 2015. "Participation of Developing Countries in Global Value Chains": implication for trade and trade-related policies. Summary paper.

OECD, WTO. UNCTAD. 2013 Implications of Global Value Chains for trade, investment, development and job." G-20 Leader Summit.

OMC, rapport sur le commerce mondiale, 2014

Park, A., Nayyar, G., & Low, P. 2013. Supply Chain Perspectives and Issues. A Literature Review, WTO and Fung Global Institute.

Pedroni, P. 1999. Critical values for cointegration tests in heterogeneous panels with multiple regressors. Oxford Bulletin of Economics and statistics, 61(S1), 653-670.

Pedroni, P. 2004. "Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis. « . Econometric theory. 20(3). p p597–625.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P. 1999. Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. Journal of the American Statistical Association, 94(446), 621-634.

Pesaran, M. H., & Smith, R. 1995. Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. Journal of econometrics, 68(1), 79-113..

Pietrobelli, C. & Rabellotti, R. 2010. Upgrading to compete global value chains, clusters, and SMEs in Latin America.

Taguchi, H. 2014. "Dynamic Impacts of Global Value Chains Participation on Asian Developing Economies" . Foreign Trade Review .49(4) . PP 313-326.

UNCTAD. 2011 .World Investment Report 2011. "Non-equity modes of international production and development", New York and Geneva.

UNCTAD, G. 2013. World investment report, "global value chains: Investment and trade for development".

World Economic Forum. 2012. " The shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy". Global Agenda Council on the Global Trade System.

WTO, 2017, "Global Value Chain Development Report."

Jiang, X. 2013. Trade and employment in a vertically specialized world. International Labour Office.Research. Paper No5. pp 1-16.